(٥)

الفلسطينيون في إسرائيل

د. اسعد غانم

الأستاذ امطانس شحادة

مقدمة

نتابع في هذا الفصل أبرز المتغيرات المتعلقة بوضعية الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل، وتعامل الدولة مع مجموعة السكان الأصليين، ويشكل امتدادا مباشرا للتقريرين السابقين (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) اللذين تناولا ابرز تجليات المساس بالمكانة القانونية للسكان الفلسطينيين، وتنامي مظاهر العنصرية الممأسسة وشرعنتها. كما تطرقنا إلى ابرز الأحداث والمتغيرات داخل المجتمع الفلسطيني، والأوضاع الاقتصادية ومظاهر الفقر والبطالةّ فيه، وأوضاع السلطات المحلية العربية، وأبرز ملامح المجتمع المدني والحركات السياسية الفاعلة في أوساط الأقلية الفلسطينية.

في التقريرين السابقين تطرقنا إلى جميع هذه النواحي في ضوء المتغيرات التي طرأت على علاقة السكان الفلسطينيين ودولة إسرائيل بعد اندلاع انتفاضة الأقصى و"هبة أكتوبر"، وإسقاطاتهما على تلك العلاقة، ووضحنا أن دولة إسرائيل لا ترى في السكان الفلسطينيين مواطنين متساوي الحقوق مع المواطن اليهودي، في أفضل الحالات، بل أعداء في معظم الحالات، وبينا أن هذا التعامل يعكس مواقف متخذي القرارات في الدولة، والسواد الأعظم من شرائح المجتمع، وانه يعكس إجماعا صهيونيا واضحا يهدف، فيما يهدف، إلى تكريس دونية المواطنين الفلسطينيين والمواطنة المشروطة والمهددة، ومحاولات المؤسسة فرض قواعد لعبة جديدة وصارمة على المشاركة في لعبة "الديمقراطية" المتاحة أمام الأقلية.

متابعة تعامل الدولة مع مجموعة السكان الفلسطينيين منذ بدء انتفاضة الأقصى و"هبة أكتوبر"، دعمت ادعاءاتنا حول بلورة سياسات جديدة تجاه الأقلية، والتي تعكس عدولا عن مرحلة لبرلة هذه العلاقة، المحددة والمشروطة بأهداف المشروع الصهيوني، التي قامت بها الدولة في منتصف التسعينيات. ففي حقبة التسعينيات احتاجت الحكومة الإسرائيلية إلى دعم الأحزاب العربية في البرلمان بغية إقرار اتفاقيات اوسلو من جهة، واحتاج الاقتصاد المركزي-اليهودي قوى

العمل العربية لتلبية احتياجات سوق العمل المركزي، إثر تنامي الطلب على المنتجات الأساسية بعد موجة المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفييتي سابقا، كما وساهمت المتطلبات التي فرضتها عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي في دفع عملية اللبرلة. أي أن تغير قواعد تعامل الدولة مع الأقلية الفلسطينية كان تغيرا قسريا نتيجة حاجة سياسية واقتصادية فُرِضت على الدولة، لكن هذا التغير كان مشروطا ومحددا وفقا لاحتياجات وأهداف الدولة. ويدعي البعض أن هذا التحول كان نتيجة لعملية بلورة صيغة جديدة للمواطنة في إسرائيل تمليها احتياجات انخراط الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد العالمي، مما حث إسرائيل على البدء في "العملية السلمية" والتفكير في إنهاء الاحتلال ولبرلة الاقتصاد. من إسقاطات ذلك، كانت لبرلة جزئية بصيغة المواطنة الممنوحة لمجموعة الأقلية الفلسطينية (بيلد وشفير ٢٠٠٥). وإذا استعرنا مصطلحات لوستيك (لوستيك ١٩٨٥)، يمكننا الادعاء انه في التسعينيات، قامت الدولة بتكثيف استعمال "الجزرة" بغية احتواء الأقلية الفلسطينية دون التنازل عن آليات الإقصاء. وبكلمات أخرى، سادت قناعة لدى صناع القرار في إسرائيل انه يمكن التعامل واحتواء "مشكلة الأقلية الفلسطينية" بثمن معقول، دون المساس بالطابع اليهودي للدولة ودون دفع ثمن أو المساس بطابعها "الديمقراطي".

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وهبة أكتوبر وتغيّر ما في الخطاب السياسي وسقف المطالب من قبل الأقلية الفلسطينية، وبالأساس إبداء عدم رضا من صيغة النظام القائم وتنامي المطالبة بإقامة دولة كل مواطنيها، والمطالبة بأتونوميا ثقافية والاعتراف بهم كأقلية قومية، أخذ المجتمع الإسرائيلي وقياداته يعتبر تلك المطالب شكلاً من أشكال التهديد المباشر على الطابع اليهودي للدولة، أي على الهيمنة اليهودية في الدولة، ويرى فيها تطرفاً في الوعي والمطالب السياسية للأقلية الفلسطينية.

بالتوازي لهذه التحولات الداخلية كانت هناك تغيرات على الساحة الدولية، خاصا بعد هجمات ١١-٩ والتحولات في النظام العالمي الذي لم يعد يشترط إنهاء الاحتلال الإسرائيلي كشرط لانضمامها إلى الاقتصاد العالمي، بل أن إسرائيل قطعت شوطا بعيدا، لا رجعة فيه، بعملية الاندماج بالاقتصاد العالمي وجني الثمار الاقتصادية والسياسية،[1] أبرزها إنهاء المقاطعة العربية، ودخول الشركات العالمية للسوق الإسرائيلي، ودخول الشركات الإسرائيلية للأسواق العالمية والعربية.

تحت هذه المستجدات تغيرت القناعات لدى صناع القرار في إسرائيل، وباتت قضية "الأقلية الفلسطينية" تتطلب حلولا جذرية، ترتكز على زيادة جرعات الاحتواء المباشر وغير المباشر، وزيادة وتيرة استعمال "العصا" وتفعيل صارم لآليات السيطرة تجاه الأقلية الفلسطينية.

بكلمات أخرى، في منتصف التسعينيات حُدِدَت العلاقة بين الدولة والسكان الفلسطينيين وفقا لفرضيات:

- قرب حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.
- الحاجة من قبل حزب العمل الحاكم إلى دعم الأحزاب العربية في الكنيست.
- تحسن الوضع الاقتصادي لدى السكان الفلسطينيين، إثر ارتفاع نسب المشاركة في أسواق العمل وانخفاض نسب البطالة، وانتقال بعض الصناعات إلى القرى العربية بغية استغلال قوى العمل الرخيصة.

---

١ للتوسع في هذا المجال ومتابعة الاوضاع الاقتصادية لدولة إسرائيل وحجم الاستثمارات الخارجية والتبادل التجاري في الاعوام المنصرمة والعام ٢٠٠٦ راجعوا: حسام جريس ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ والتقرير الحالي فصل "المشهد الاقتصادي".

- تنامي شعور الأقلية الفلسطينية بالحاجة إلى "ترتيب" العلاقة بينهم وبين الدولة وايجاد صيغة خاصة تحدد علاقتهم بها.

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى و"هبة أكتوبر" ونضوج التغيرات الاقتصادية في الدولة، باتت العلاقة بين الدولة والأقلية تحدد وفق الشروط التالية:

- عدائية الدولة تجاه الأقلية الفلسطينية باتت أكثر وضوحا.
- انتقاص مستمر في صيغة المواطنة الممنوحة للأقلية الفلسطينية. وقد تجلى هذا الأمر في عدد من القوانين في الكنيست، وفي نتائج لجنة أور (٢٠٠٣) التي برأت متخذي القرار ورجال السياسة من أية مسؤولية عن مقتل المواطنين العرب، ومن ثم برأت استنتاجات تقرير قسم التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحش) في العام ٢٠٠٥ جميع أفراد الشرطة المتهمين بقتل الشبان العرب.
- تَحديد سقف مطالب الأقلية الفلسطينية بحيث يمكنهم، في أفضل الحالات، المطالبة بحقوق فردية ومطالب بتحسين الأحوال المعيشية، من جهة، ومن جهة أخرى، معاقبة كل من يطرح مطالب بصيغة جماعية أو كتلك التي قد تؤدي إلى اعتراف الدولة بالأقلية كمجموعة قومية ذات حقوق جماعية سياسياً وقانونياً. وقد دُعِمَت هذه السياسات بقوانين بالكنيست الإسرائيلية منذ العام ٢٠٠٢[٢].
- تنامت المطالبة داخل المجتمع الإسرائيلي بالتعامل مع ما يسمى التهديد الديمغرافي للأقلية الفلسطينية على الطابع اليهودي للدولة، وباتت مشاريع تهجير الأقلية أو قسم منها أكثر رواجا وشرعيته.[٣]
- اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاد العالمي لم يعد مشروطا بإنهاء الاحتلال، وقلت حاجة الاقتصاد الإسرائيلي لقوى العمل العربي الرخيص بعد عملية إعادة هيكلة الصناعة والاقتصاد الإسرائيلي، وإيجاد البديل للأيدي العاملة الرخيصة بصيغة استيراد العمالة الأجنبية. ونقل عدد كبير من الصناعات الإسرائيلية إلى دول ذات وفرة في قوى العمل الرخيصة.
- بات واضحا، لكل من الدولة والأقلية الفلسطينية أن صيغة العلاقة بينهما لن تحدد خارج سياق حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، أو قبل انتهائه. ففي التسعينيات ساد إجماع حول حل دولتين لشعبين (شمل هذا الإجماع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل أيضا)، دون التطرق لماهية العلاقة بين السكان الفلسطينيين ودولة إسرائيل ودون الخوض في إشكاليات وتناقضات المواطنة الممنوحة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ما زالت هذه الصيغة تحظى بإجماع (على الأقل في مستوى الخطاب وإعلان النوايا) لدى جميع الأطراف في هذه المرحلة. إلا أننا نعتقد، انه في حال بات هذا الحل صعب المنال أو في حال استحالة تحقيقه (بسبب رفض إسرائيل منح الفلسطينيين في الأراضي المحتلة إمكانية إقامة دولة مستقلة تلبي طموحات الشعب الفلسطيني) قد تطفو على السطح مطالب تنادي بحل الدولة الواحدة ثنائية القومية، ولهذا الأمر إسقاطات جمَّة على الخطاب السياسي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل وعلى علاقتهم بالدولة وببقية أبناء الشعب الفلسطيني.

---

٢ للتوسع راجع: امطانس شحادة ٢٠٠٦ أ؛ غانم وشحادة ٢٠٠٥؛ نمر سلطاني ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥.

٣ للتوسع راجع: غانم وشحادة ٢٠٠٦

من الواضح أن معظم ميزات التقارير السابقة لن تغيب عن هذا الحالي، فدولة إسرائيل ما فتئت تبذل الجهود لترسيخ دونية الأقلية الفلسطينية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وما زالت تمارس كافة الوسائل لإعاقة بناء المؤسسات الوطنية والسياسية، وتحاول بشتى الطرق العمل على شرذمة أبناء الأقلية لتتفرد بفئاتها المختلفة. وبات واضحا أن المؤسسة الإسرائيلية تهدف إلى ترسيخ تبعية الأقلية الفلسطينية بدولة إسرائيل في كافة مجالات الحياة، وتضييق الحيز المعيشي وهامش الحراك السياسي والاقتصادي.

بالإضافة إلى تلك المركبات الأساسية في علاقة الدولة والأقلية الفلسطينية، شهد العام ٢٠٠٦ العديد من الأحداث التي أثرت على مكانة المواطنين العرب في إسرائيل وحقوقهم. وقد اخترنا في هذا التقرير، وبسبب ضيق الحيز، التمحور في أبرز تلك الحالات والتي تحمل في طياتها تحولات مفصلية مركبة، إلى حد بعيد، لها تأثيرات شديدة الوضوح على علاقة الدولة والأقلية، وعلى وجه الخصوص: الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في آذار ٢٠٠٦؛ والحرب على لبنان في تموز والفشل الإسرائيلي في تحقيق أهداف الحرب، المعلنة والخفية؛ والطروحات التي قدمتها مجموعة الأقلية لصياغة العلاقة بينها وبين الدولة، أو ما سمي بـ" التصور المستقبلي" .

كان للحدث الأول إسقاطات مركبة على علاقة الأقلية الفلسطينية والدولة والمجتمع الإسرائيلي، ومنها ما يتعلق بالعلاقات داخل مركبات المجتمع الفلسطيني وبين التيارات السياسية-الحزبية الفاعلة داخله،[٤] إذ كشفت الانتخابات البرلمانية الكثير من أهداف الأحزاب الصهيونية والدولة تجاه مجموعة الأقلية، وبالأساس الدور السياسي المعد لهم. كما أفرزت الانتخابات عدداً من الجوانب الإيجابية داخل المجتمع العربي، وكشفت في الوقت ذاته عن الكثير من الجوانب السلبية، وقد حان الأوان للتعامل معها بشكل صريح ومباشر. أما الحدث الثاني، أي الحرب على لبنان، فيحمل الكثير من بذور التغيير، منها قريبة المدى وأخرى بعيدة المدى والتي من العسير سبر أغوارها وتحليلها من خلال هذا التقرير المقتضب، وكم بالحري أن ثمار قسم منها لم تنضج بعد.

أما محاولة الأقلية الفلسطينية طرح مقترحات لتأطير علاقتهم بالدولة تحت صياغات مختلفة، فإنها تعبر من وجهة نظرنا عن نضوج ما داخل جزء من مؤسسات المجتمع الفلسطيني، منها المؤسسات الأهلية ومنها السياسية، ويعبر أيضا عن شيوع الخطاب السياسي المنادي بوجوب صياغة العلاقة بين الأقلية العربية والدولة على أساس قومي يأخذ بالحقوق التاريخية للأقلية وبكونها جماعة قومية أصلية، ولا يكتفي برفع شعار المساواة دون تحميله معاني جوهرية تتحدى الهيمنة القائمة في الدولة. كما تعبر الطروحات الجديدة عن تفاقم الأزمة المعيشية التي تمر بها الأقلية وتدهور المكانة القانونية والسياسية لهذه المجموعة مما خلق حاجة لتسريع عملية بلورة للعلاقة مع الدولة، تنطلق من فهم مركبات الأقلية لذاتها ولعلاقتها مع الدولة. ردود الفعل على هذه الطروحات داخل المجتمع الفلسطيني ومن قبل المؤسسة الإسرائيلية والصحافة لها دلالات مهمة، تتطلب مراجعة.

بالإضافة إلى ذلك سوف نتطرق في هذا الفصل بشكل مقتضب لعدد من الأحداث الإضافية في العام ٢٠٠٦ تتعلق بمظاهر العنصريّة والتّمييز تجاه المواطنين الفلسطينيين بهدف التدليل على تعامل الدولة مع الأقلية الفلسطينية. في البداية نستعرض بعض المعطيات الإحصائية حول السكان العرب في إسرائيل.

---

٤ للتوسع في مجال التيارات السياسية والاحزاب السياسية الفاعلة داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، راجعو: غانم وشحادة ٢٠٠٥، ٢٤٤-٢٥٢.

معطيات عامة

معطيات ديمغرافية: [٥]

بلغ عدد سكان إسرائيل في العام ٢٠٠٥ قرابة ١٠٠، ٩٣٠، ٦ نسمة، منهم ٧٠٠، ٢٧٥، ٥ من اليهود (أي ٧٦٪)، و٢٠٠، ١٠٩، ١ عرب، أي ١٦٪ (لا يشمل سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية المحتلين). [٦] موزعين على النحو التالي، مسلمون: ٠٠٠، ٩٠٠؛ مسيحيون ٠٠٠، ١١٨؛ دروز ٠٠٠، ٩٥. يشكل الذكور ٥١٪ من السكان العرب مقابل ٤٩ ٪ من الإناث.

يسكن ٤٠٠، ٦٢٢ من السكان العرب في لواء الشمال ويشكلون ٥, ٥٢ ٪ من سكان اللواء؛ و ٠٠٠، ٢٠٠ في لواء حيفا ويشكلون ٣, ٢٣٪ من سكان اللواء و٩٠٠، ١٣٣ في لواء المركز ويشكلون ٨٪ من السكان؛ وفي الساحل (تل أبيب) يسكن ٧٠٠، ١٦ من العرب ويشكلون ٤, ١ ٪ من السكان وفي لواء الجنوب يسكن ٥٠٠، ١٥٠ عربي ويشكلون ٤, ١٧ ٪ من السكان.

بلغ معدل النمو السكانى لدى السكان العرب في إسرائيل ٨, ٢ ٪ في العام ٢٠٠٥، بينما بلغ معدل النمو السكاني العام في الدولة ٨, ١ ٪ ولدى السكان اليهود ٥, ١ ٪ ويتشابه معدل تزايد السكان العام في الدولة في ٢٠٠٥ مع المعدل في ثمانينيات القرن المنصرم، أي قبل الهجرة من الاتحاد السوفييتي. ووفقا لتقرير دائرة الإحصاء المركزية انخفضت في العام ٢٠٠٥ نسبة السكان اليهود بالدولة مقارنة مع العام ٢٠٠٠، إذ شكل السكان اليهود حينها ٨, ٧٧ ٪ من السكان وانخفض إلى ٧٦ ٪ في العام ٢٠٠٥[٧].

يتضح من معطيات دائرة الإحصاء المركزية أن مجموعة السكان العرب تتشكل بالأساس من الأجيال الفتية، ٥٠٪ منهم تحت سن الـ ١٩ عاماً، وتشكل الفئة حتى جيل ٢٩ عاماً قرابة ٦٦ ٪ من المجموع، وفقط ٧٪ منهم فوق جيل ٥٥ عاماً. بينما تشكل الفئة تحت سن الـ ١٩ عاماً ٣٣ ٪ من السكان اليهود وآخرين وفوق جيل الـ ٥٥ عاماً قرابة الـ ٢٠ ٪. أضف إلى ذلك أن نسبة العرب في الأجيال الصغيرة بالمعدل العام أعلى من نسبتهم من مجموع السكان، إذ يشكل السكان العرب ١, ٢٣ ٪ من مجموع فئة أعمار ٠-٤ عاماً و٧, ٢٢ ٪ من فئة ٥-١٤ عاماً و٧, ١٨ ٪ من أجيال ١٥-١٩. بالمقابل نسبتهم في الأجيال الأكبر سنا اقل من نسبتهم العامة في الدولة: ٣, ١٠ ٪ في الفئة من جيل ٤٥-٥٥ و١, ٨ ٪ من فئة الأجيال ٥٥-٦٤ عاماً وفقط ٥, ٦ ٪ من أجيال ٦٥-٧٥ و٦, ٣ ٪ من جيل ٧٥ عاماً وما فوق.

لهذه المعطيات إسقاطات مهمة على جوانب حياتية متعددة، من أبرزها عدد أفراد العائلة العربية وكثافة الأنفار في الأسر العربية، والحاجة الماسة لبناء مساكن للأزواج الشابة ومن هنا ربط هذه القضية بقضية الأراضي وتطوير البنى التحتية. ولها كذلك إسقاطات مهمة في مجال التعليم ومجال أسواق العمل وعلى وجه الخصوص تنامي احتياجات السكان العرب لخدمات التعليم وازدياد الحاجة لخلق فرص عمل لأبناء الأقلية، وأيضا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع

---

٥ المعطيات الرقمية في هذا الفصل مأخوذة عن كتاب الاحصاء السنوي لدولة اسرائيل رقم ٥٧ الصادر عن "دائرة الاحصاء المركزية سنة ٢٠٠٦. جداول: ١, ٢- ١٠, ٢-١٨, ٢

٦ المعطيات الرقمية في هذا الفصل مأخوذة عن كتاب الاحصاء السنوي لدولة اسرائيل رقم ٥٧ الصادر عن "دائرة الاحصاء المركزية سنة ٢٠٠٦. جداول: ١, ٢- ١٠, ٢-١٨, ٢

٧ دائرة الاحصاء المركزية، بيان للصحافة ١٩-٩-٢٠٠٦

الاقتصادي للسكان العرب. أي أن التركيبة الديمغرافية لها جوانب متعددة وفي عدة محاور ومن هنا تأثر على أنماط السياسة المتبعة تجاه السكان العرب.

بلغ معدل الدخل الشهري غير الصافي للعائلة في إسرائيل في العام ٢٠٠٤ قرابة الـ ١٣،٠٠٠ شيكل جديد (ما يعادل ٣١٠٠ $) والدخل الصافي ١٠،٧٠٢ (٢٥٠٠ $). وتشير المعطيات أن معظم الأسر العربية تتمركز في ادني أعشار الدخل، أما في أعشار الدخل المرتفعة فهناك غياب تام للأسر العربية (في الأعشار ٩ و-١٠) ويشكلون فقط ٢,٦ ٪ من العشر الثامن و ٣,٢ ٪ من العشر السابع، بينما يشكلون ٤١,١ ٪ من العشر الأول (الأدنى) و ٢٩,٥ ٪ من العشر الثاني.[٨]

توضح معطيات دائرة الإحصاء المركزية أن دخل الأجير العربي بلغ ٥،٢٩٥ شيكلا بينما بلغ دخل اليهودي ٧،٧٠٢ (أي ٧٠٪ من دخل الأجير اليهودي). إلا أن هذه المعطيات لا تعكس الصورة بأكملها، ذلك أن معدل الاشتراك في قوى العمل ومعدل المشغلين اليهود أعلى من العرب؛ وأن عدد الأسر العربية ذات أكثر من معيل أقل بكثير من العائلات اليهودية، بالإضافة لكون الأسر العربية ذات معدل أنفار أعلى من الأسر اليهودية بشكل عام (باستثناء الأسر اليهودية المتدينة)، لذلك علينا إضافة مقارنة معدل دخل العائلات العربية بدخل العائلات اليهودية، لتوضيح الهوة، إذ يبلغ دخل الأسرة العربية قرابة ٥٠ ٪ من دخل الأسرة اليهودية ٦،٥٤١ شيكلاً مقابل ١٣،٢٢٢.

وفقا لمعطيات التامين الوطني للعام ٢٠٠٥، تعيش نحو ٥٠٪ من الأسر العربية تحت خط الفقر، وهي تشكل نحو ثلث الفقراء في إسرائيل، بينما بلغ معدل الفقر لدى العائلات اليهودية ١٦ ٪. وتشكل نسبة الأسر العربية الفقيرة، من مجمل الأسر الفقيرة في الدولة، ثلاثة أضعاف نسبتها العامة في الدولة.[٩] وبلغ معدّل الفقر بين أوساط الأولاد العرب، بعد دفع مخصصات الدولة والضرائب في سنوات الألفين، إلى ما يربو عن ٥٠ ٪.

تنبع آفة الفقر بالأساس بسبب معدلات البطالة المرتفعة لدى السكان العرب، وبسبب دفع الأجيرين العرب إلى مجالات عمل تقليدية، وإلى إبعادهم عن الأعمال ذات المكانة العالية، وإلى المشاركة الهامشية للنساء العربيات في سوق العمل، والإشباع في السوق العربية والموانع البنيوية التي تحد من المشاركة في سوق العمل المركزية، وخاصة في السنوات الأخيرة. الجدول التالي يوضح حجم العمالة العربية في سوق العمل المركزي-اليهودي والتغيرات التي حصلت منذ مطلع التسعينيات، وبالأخص الانخفاض المستمر منذ العام ١٩٩٧.

جدول ١ : نسبة العمال العرب في أسواق العمل اليهودية من مجموع المشاركين العرب في سوق العمل

العام	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
النسبة	٤٩,٩	٤٨,٣	٤٩,٩	٥٠,٨	٥١,١	٤٦,٣	٤٥,٦	٤٥,٤	٤٣,٥

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية (٢٠٠٤)، مسح القوى العاملة ٢٠٠٢، جدول رقم ٢,٤٣

توفّر لنا مؤشّرات البطالة والمشاركة في سوق العمل صورة متراجعة للأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، فالبطالة بدورها تشير

٨ كتاب الاحصاء الإسرائيليّ للعام ٢٠٠٥، جدول ٥,٣١.

٩ المصدر: مؤسسة التأمين الوطني: درجات الفقر وعدم المساواة ٢٠٠١؛٢٠٠٢؛ ٢٠٠٤؛ ٢٠٠٥.

إلى الصعوبات المتزايدة التي يواجهها المواطنون العرب في محاولتهم الاندماج في العمل، أو في محاولتهم الحفاظ على أماكن العمل في السوق المحلّيّة والسوق المركزيّة على حدّ سواء. ويصوّر مستوى المشاركة، فيما يصوّر، ظاهرةَ العاطلين عن العمل رغمًا عنهم، وأولئك الذين يفشلون في العودة مجددًا إلى سوق العمل بعد فترة بطالة متواصلة، بالإضافة إلى الذين يفقدون الأمل من البحث عن عمل، وأولئك الذين لا تمنحهم ثروتهم البشريّة الكثير من الخيارات في الوضع الحالي للسوق. تشير هذه المعطيات بوضوح إلى التدهور المتواصل منذ التسعينيّات حتى يومنا هذا، من خلال ارتفاع مستوى البطالة وهبوط مستوى المشاركة في القوّة العاملة، وتعكس التحوّلاتِ الجاريةَ في سوق العمل المحلّيّة والقطريّة بشكل دقيق، إذ بلغت نسبة المشاركة في أسواق العمل لدى الأقلية الفلسطينية في العام ٢٠٠٥ قرابة الـ ٣٨,٦ ٪ مقابل ٥٨,٢ ٪ لدى السكان اليهود، و بلغت نسبة البطالة لدى الأقلية الفلسطينية ١١,٣ ٪ في العام ٢٠٠٥ مقابل ٨,٧ ٪ لدى السكان اليهود.

نماذج مقتضبة للمس بحقوق ومكانة المواطنين الفلسطينيين

تطرقنا في تقرير ٢٠٠٥ إلى عملية سن قانون الجنسيّة والدّخول إلى إسرائيل بشكل موسع، بدأً من اقتراح القانون في العام ٢٠٠٢ وحتى إقرار رئيس الوزراء السابق شارون للأهداف الحقيقية من وراء القانون، وأنها لا تقتصر على الاعتبارات الأمنيّة المتعلّقة بالفلسطينيّين، وإنّما كذلك اعتبارات ديمغرافيّة.[١٠] توضح مجريات تعديل القانون محدودية تأثير الأقلية الفلسطينية في عملية صناعة القرار في إسرائيل، وعدم قدرة الأحزاب العربية على منع تشريع قوانين تمس بمكانة الأقلية، ومحدودية استعمال قنوات العمل القضائية، وعلى وجه التحديد محكمة العدل العليا، التي فضلت غض النظر طوال سنوات عن المس بحقوق مواطن أساسية بحجج أمنية، اذ أرجأت البت في شرعية القانون لعدة سنوات، ومن ثم شرعنته في قرار صادر في العام ٢٠٠٦.

بدأت رحلة تعديل قانون الجنسيّة (أمر مؤقّت) عام ٢٠٠٢، في قرار الحكومة رقم ١٨١٣ الذي هَدَفَ لمعالجة "الماكثين غير القانونيّين في الدّولة، وسياسة لمّ الشّمل فيما يتعلّق بمواطني السّلطة الفلسطينيّة، وأجانب من أصل فلسطينيّ".[١١] منذ ذلك التّاريخ حتّى عام ٢٠٠٥ تمّ تمديد سريان مفعول القانون (وفق الصّياغة القائمة منذ عام ٢٠٠٣) عدّة مرّات.[١٢] في تاريخ ١٥ ايار ٢٠٠٥، صادقت الحكومة على التّعديلات المُقْتَرَحة في القانون وتبنت موقف "مجلس الأمن القوميّ" بهذا الصدد. وكان المجلس من ابرز الداعين إلى تغيير قوانين وسياسات المواطنة والدخول إلى إسرائيل بغية الحد من ارتفاع نسبة المواطنين العرب في الدولة، ومن منطلق الحاجة إلى "الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يُحقِّقُ فيها الشّعب اليهوديّ حق تقرير المصير"، والحفاظ أغلبيّة يهوديّة مطلقة ودائمة في الدّولة، وبذلك تضع حدًّا للأصوات المطالبة بتغيير النّظام في الدّولة، لا سيما المطالبة بإقامة دولة كلّ مواطنيها أو دولة ثنائيّة القوميّة.[١٣]

---

١٠ موقع حكومة إسرائيل: www.pmo.gov.il . للتوسع راجعوا: امطانس شحادة ٢٠٠٦ .

١١ للتوسّع نمر سلطاني ٢٠٠٣، ١٩.

١٢ ألوف بن ويوفال يوعاز، " الحكومة ستجعل من شروط تلقّي المواطنة عسيرةً "بغية ضمان أغلبيّة يهوديّة""، هآرتس، ٥/ ٤/ ٢٠٠٥؛ دورون شفير، "يجب أن نحرص على أن تكون إسرائيل يهوديّة"، Ynet ٤/ ٤/ ٢٠٠٥

١٣ جدعون ألون، شاحر إيلان ويوآف شتيرن، "قرّرت الحكومة بأن تمنح لمّ شمل فقط لثلث الأزواجمن الزيجات المختلطة"، هآرتس، ١٥,٥,٢٠٠٥. يوفال يوعاز، "رئيس المجلس للأمن القوميّ: الحدّ من قانون منح الجنسيّة للمواطنين الذين يتزوّجون إسرائيليّين"، هآرتس، ٣/ ٣/ ٢٠٠٥.

في تاريخ ٢٥-٦-٢٠٠٦ مددت الحكومة الإسرائيلية قانون المواطنة والدخول لإسرائيل وتذرعت بحجج "أمنية" للمصادقة عليه.[١٤] جاء في قرار الحكومة انه وفق الأجهزة الأمنية "لا يوجد أي تغير في الواقع الأمني (في إسرائيل) الذي فرض هذا التعديل، إذ ما زالت نوايا التنظيمات الإرهابية استغلال المواطنين الذين يحملون هوية إسرائيلية لتنفيذ عمليات إرهابية".[١٥]

بعد عدة أشهر نشرت صحيفة "هآرتس" انه في نية الحكومة التشديد من شروط منح الجنسية والمواطنة للأجانب ولأزواج إسرائيليين، وتوسيع القانون إلى عدد من الدول (القانون القائم يمنع منح الجنسية للفلسطينيين المتزوجين من إسرائيليين) بذريعة أنها تشكل خطراً على امن إسرائيل.[١٦] وبحسب "هآرتس" فإن القانون المقترح يمنح إسرائيل الحق في رفض طلب من لا تنطبق عليه معايير محددة في حال "إذا كان يعيش في دولة أو في منطقة تجري فيها عمليات من الممكن أن تشكل خطرا على أمن دولة إسرائيل أو مواطنيها"، ويتيح هذا البند للدولة رفض طلب جمع الشمل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة أو أية دولة عربية أخرى تعتبر معادية".[١٧] وبحسب اقتراح القانون الجديد، فإن من يطلب الحصول على مكانة في إسرائيل (إقامة أو مواطنة) من الماكثين بشكل غير قانوني سيتحتم عليه الخروج من إسرائيل لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، ومن شأن هذا القانون أن يجعل مسألة جمع شمل العائلات أمراً شبه مستحيل.[١٨]

ولعل الأبرز في هذا المضمار في العام ٢٠٠٦ كان قرار محكمة العدل العليا شرعنة تعديل قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل.[١٩] ففي تاريخ ١٤/ ٥/ ٢٠٠٦ رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بغالبية ستة قضاة مقابل خمسة الإلتماس الذي قدمه مركز "عدالة" والالتماسات الستة التي انضمت إليه، من ضمنها جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، والتي طالب فيها الملتمسون إلغاء قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل "قانون مؤقت ٢٠٠٣"، الذي ينتهك حق مواطني إسرائيل بجمع شملهم مع أزواجهم وزوجاتهم الفلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة.

القاضي حيشين والذي قاد موقف الأغلبية قال إنّه ليس لدى مواطني الدولة أي حق دستوري يخوّل المحكمة إبطال قانون للكنيست يحرم أزواجهم "الأجانب" بحسبه من نيل مكانة قانونية في إسرائيل. الحق بكرامة الإنسان على حد قول حيشين لا يتضمن في طياته أي واجب دستوري يلزم الدولة بأن تتيح إدخال "الأجانب" المتزوجين من مواطنين إسرائيليين. وأضاف حيشين أن "واقع الحرب ضد السلطة الفلسطينية" يبرر القانون الهادف الى منع دخول عناصر معادية لأمن الدولة إلى إسرائيل.[٢٠]

---

١٤ موقع عرب ٤٨، ٢٥-٦-٢٠٠٦.

١٥ قرار حكومة رقم ١٨٨ في تاريخ ٢٥-٦-٢٠٠٦: www.pmo.gov.il

١٦ هآرتس، ٢٨-١١-٢٠٠٦

١٧ المصدر نفسه.

١٨ موقع عرب ٤٨، ٢٩-١١-٢٠٠٦.

١٩ اثر تعديل القانون في العام ٢٠٠٣ قدم عدد من مؤسسات حقوق الانسان التماساً الى محكمة العدل العليا بعدم قانونية القانون وبسبب المس بحقوق مواطن اساسية، نحو الحق في الزواج واقامة عائلة، (التماس ٧٠٥٢/ ٠٣، عدالة وآخرون ضد وزير الداخلية وآخرين) الا ان محكمة العدل امتنعت طوال ثلاثة اعوام من اصدار قرار وكانت تقبل بتبرير الدولة ان تعديل القانون مؤقت وفرض بسبب احتياجات امنية. للتوسع راجعوا: سلطاني نمر ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، وامطانس شحادة ٢٠٠٦.

٢٠ مقبس في بيان للصحافة نشره مركز عدالة في تاريخ ١٤-٥-٢٠٠٦: 14-05-www.adalah.org/ara/pressreleases2006may.php#06

في مقابل هذا، وفي تمثيله رأي الأقلية، أشار رئيس المحكمة العليا القاضي أهرون براك إلى أنّه: "يجري الحديث عن حق مواطني الدولة بالحياة العائلية والمساواة، الحقوق المنصوصة في الحق الدستوري لكرامة الإنسان حسب قانون الأساس... يحق للمواطن أن يمارس حياة عائلية مع الزوج في إسرائيل. انتهاك الحق هذا موجّه ضد المواطنين العرب في إسرائيل. ولذا، فإنّ نتيجة هذا القانون هي المساس بحق المواطنين العرب في إسرائيل بالمساواة."[٢١]

في رد على قرار المحكمة قال مركز عدالة: "صادقت المحكمة عمليًا على القانون الأكثر عنصرية في دولة إسرائيل، والذي يمنع جمع شمل العائلات على خلفية قومية – عربية – فلسطينية. ولأجل المقارنة يضيف مركز عدالة: "رفضت محكمة جنوب أفريقيا عام ١٩٨٠ وفي أوج فترة الفصل العنصري، التصديق على أوامر مشابهة للقانون الإسرائيلي بسبب مناقضتها للحق في العائلة".[٢٢] وقد رأى آخرون بهذا القرار بأنه ضوء اخضر لتشريعات عنصرية إضافية،[٢٣] وبأن هذا القرار هو ناقوس خطر يشرع الادعاءات بأن إسرائيل هي دولة ابرتهايد، ليس فقط في الأراضي الفلسطينية المحتلة،[٢٤] وان هذا القرار سيشرعن تشريد آلاف العائلات الفلسطينية من إسرائيل.[٢٥]

يعزز قرار محكمة العدل ادعاءاتنا حول انتهاج سياسات صريحة للمس في حقوق المواطنين الفلسطينيين ومكانتهم القانونية، في المقابل عدم مقدرة الأقلية منع هذه السياسات والحد منها، لا بواسطة استعمال قنوات العمل البرلمانية، ولا بواسطة التأثير على السلطة التنفيذيّة (الحكومية) ولا بواسطة السلطة القضائية او العمل الجماهيري المباشر، نحو التظاهر او الاعتصام وغيرها. كما يوضح العلاقة الوطيدة بين استمرار الاحتلال الإسرائيلي والأدوات المعمول بها تجاه الأقلية داخل إسرائيل، وان تحديد العلاقة بين الأقلية والدولة لن يكون بمعزل عن حل الصراع.

في شق العمل البرلماني، ومن متابعة عمل الأحزاب العربيّة في الكنيست، تتجلى محدودية إمكانيات التأثير على عملية التشريع، وشحّ قدرة التشريع لدى الأحزاب العربيّة في الكنيست. لهذا الأمر، قمنا بمسح عمل الأحزاب العربيّة في الكنيست الـ ١٦ (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، وفي الأساس قدرتها على اقتراح مشاريع قوانين، واجتياز إجراءات التّشريع بالكامل، وتابعنا إجراءات التّشريع.[٢٦]

أظهر الفحص أنّ نسبة ضئيلة، ٢٪ فقط من مشاريع القوانين التي قدّمتها الأحزاب العربيّة إلى طاولة الكنيست (٥ من بين ٢٩٤ مشروع قانون قدم للكنيست) نَجَحَت في اجتياز كافّة مراحل التّشريع وتحوّلت إلى قوانين. الغالبيّة المطلقة لمشاريع القوانين لم تنجح في التّحوّل إلى قوانين. تمتاز غالبيّة تلك المشاريع بكونها تقع في:

١. مجال "المطالب" لتحسين جودة الحياة اليوميّة، وضمان تمثيل الأقلية العربيّة في مؤسّسات الدّولة، ولا تهدف لتحدّي نظام الحكم القائم.

---

٢١ المصدر نفسه.

٢٢ المصدر نفسه.

٢٣ جمال زحالقة، موقع محسوم ١٥-٥-٢٠٠٦.

٢٤ نديم روحانا، هآرتس ٥-٦-٢٠٠٦.

٢٥ رد جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، موقع عرب ٤٨، ١٤-٥-٢٠٠٦.

٢٦ يرتكز على استطلاع مشاريع القوانين التي قدّمتها الأحزاب العربيّة في الكنيست الـ ١٦، والتي تظهر في موقع الكنيست، www.knesset.gov.il/privetlaw/plow_display.asp. لمراجعه مفصلة للقوانين راجعوا: امطانس شحادة ٢٠٠٦.

٢ . مشاريع قوانين تأتي لتوفير حلول لمشاكل ملحّة وطارئة في أجندة الأقلية العربيّة في الدّولة، والتي نتجت بالأساس عقب سياسات الحكومة .

٣ . جزء كبير من مشاريع القوانين لا يهدف لخدمة أو الاستجابة لاحتياجات الأقلية العربيّة في إسرائيل فقط . أهداف القوانين عامّة وشاملة، وستساعد في حال المصادقة عليها شرائح سكانيّة غير عربيّة أيضًا .

في ظل ضآلة إمكانيات التأثير على صناعة القرار وتحقيق إنجازات حقيقية تحسن من ظروف الحياة للمواطنين العرب داخل دولة إسرائيل، وفي ظل سياسات الإقصاء وتهميش الأقلية العربية، توجه الناخب العربي والأحزاب العربية لخوض الانتخابات البرلمانية في إسرائيل في العام ٢٠٠٦ .

الانتخابات للكنيست الـ١٧ لدى الفلسطينيين في إسرائيل

جرت الانتخابات الإسرائيلية بتاريخ ٢٨-٣-٢٠٠٦، بعد أن قرر رئيس الوزراء الأسبق اريئيل شارون تقديم الانتخابات نتيجة للتصدعات داخل الحزب الحاكم (الليكود) ومعارضة داخلية شديدة لسياسة الانسحاب أحادي الجانب، والتي اعتبرت تنازلات كبيرة تُقَدم من قبل إسرائيل دون مقابل . وأقام شارون اثر ذلك حزباً جديداً يحمل اسم كديما (إلى الأمام بالعربي) .[٢٧]

توقيت الانتخابات البرلمانية لم يكن بالخبر السار للأحزاب العربية، ولم يأت بأفضل الظروف . فبعد مرور ست سنوات على هبة أكتوبر، وثلاثة أعوام على الانتخابات الأخيرة، وثلاثة أعوام على احتلال العراق وأقل من عام عن الانسحاب من غزة، وفي ظل أجواء الإحباط وتخبط الحركة الوطنية الفلسطينية وانسداد الأفق السياسي، بالإضافة الى الهجمة السلطوية الشديدة على القيادات والأحزاب العربية، وتفعيل وسائل احتواء وكبح وإفقار تجاه الأقلية الفلسطينية، لم تكن الأحزاب العربية والمجتمع العربي مهيئين لمعركة انتخابية قاسية . لم تساهم هذه الظروف في خوض معركة انتخابية سليمة وصحية، ولم تدفع العمل الحزبي والسياسي قدما، بل ساهمت في نزعة العزوف عن السياسة لدى شرائح اجتماعية واسعة، وساهمت في تنامي الخلافات الداخلية لدى المجتمع الفلسطيني، والاستعانة بالشعارات الطائفية، والحمائلية، والمحلية-الجهوية لتجنيد المصوتين . وقد عمل الكثير من الأحزاب الصهيونية، وبعض الأحزاب العربية على الاستعانة بوسائل الترغيب والإكراه "للتأثير" على الناخب العربي .

قبل الخوض في مجريات ونتائج الانتخابات، من الحري بنا مراجعة البرامج السياسية لبعض الأحزاب الصهيونية حيال الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، بغية تسليط الضوء على نظرة تلك الأحزاب لوجود أقلية فلسطينية داخل إسرائيل والنهج المقترح للتعامل مع هذه الأقلية . من الأهمية بمكان متابعة تلك البرامج ذلك انها تفيد في دعم ادعاءاتنا حول دونية المكانة السياسية للأقلية، ووجود إجماع إسرائيلي يعارض تغيير النظام القائم في إسرائيل، ويصر على عدم الاعتراف بالمواطنين الفلسطينيين كأقلية قومية . بحسب أنطوان شلحت، "أن من أكثر الأمور لفتًا للنظر في البرامج الانتخابية (للأحزاب الصهيونية) أن التشديد على وجوب "يهودية إسرائيل" يأتي فوق أي اعتبار . وأن لهذا الأمر دلالات داخلية، بشكل خاص في المواقف المعبّر عنها من قبل بعض هذه البرامج حيال المواطنين العرب في الداخل،

---

٢٧ راجعوا فصل (مسعود اغبارية في هذا التقرير) .

إلى ناحية إمعان إسرائيل في تعميق الكولونيالية الداخلية، وهو ما تجسّده، ليس على سبيل الحصر، المخططات الرسمية الأخيرة الرامية إلى ترحيل العرب من النقب والداعية إلى تطبيق ترانسفير ضد العرب في المثلث تحت شعار "تبادل مناطق"! .[٢٨] ويقول نبيه بشير: "هناك إجماع بين الجمهور الإسرائيلي وبين جميع الأحزاب الرئيسة في إسرائيل بشأن تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ينظر إلى هذا التعريف كونه المعيار الأخلاقي والديمقراطي الأمثل".[٢٩] يستعرض بشير ابرز ما جاء في البرامج السياسية للأحزاب الصهيونية حيال الأقلية الفلسطينية:

حزب العمل

يتسم توجّه بيرتس خاصة، وحزب العمل عمومًا، نحو السكّان العرب في إسرائيل بالتوجّه الليبرالي المنقوص، ونقصد به ذلك التوجّه الذي يرى بهم متساوي الحقوق قانونيًا كونهم أفراداً لا كونهم جماعة، لكن مساواتهم تنبع من تعريف الدولة لذاتها بأنها أولاً وقبل كل شيء يهودية بطابعها، ممّا يخلق شروطًا وأحكامًا تحدّد مدى هذه المساواة وحجمها ومعانيها. وإلى جانب ذلك، يتسم رأي حزب العمل وعمير بيرتس أن من شأن تحسين شروط الواقع المادي للإنسان أن يخفّف من شأن ومكانة الخلافات والتميّزات القومية والمثالية الأخرى. ولكن، فعليًا يختفي التوجّه على أرض الواقع وتبقى تعابيره الكلامية أو، في أحسن الحالات، لمحة بسيطة. فعندما يواجه عمير بيرتس وغيره من حزب العمل بحقيقة أن علم وشعار ورموز الدولة غير مقبولة على السكّان العرب، مما يشير إلى عدم المساواة، أحيانًا، يجيبون بأن أموراً كهذه، وعدم قبولهم لها، ستنتهي حين يتم تحسين شروط واقعهم المادي.

فلا غرابة إذًا، أن نلمس في أحد البنود للخطوط العريضة للبرنامج الانتخابي لحزب العمل، المخصّص لـ"مواطني إسرائيل العرب"، قبل البند الأخير ("سلامة البيئة")، التوجّه المادي فقط في تطرقه للسكّان العرب في الدولة، حيث يقول: "سيعمل حزب العمل من أجل إحداث تغيير جوهري في سياسة الحكومة تجاه مواطني إسرائيل العرب، وسط التأكيد على المساواة التامة وردم الفجوات بين مواطني الدولة العرب واليهود في ميادين التعليم والتشغيل وبناء مناطق صناعية متقدمة، والبنى التحتية والصحة والرفاه والخدمات الاجتماعية".

حزب كديما

من الخطوط العريضة للحزب، نقرأ في مستهلها ما يلي:

إن الأهداف العليا للحكومة برئاسة حزب كديما ستكون الحفاظ على وجود دولة إسرائيل كبيت قومي آمن للشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وإضفاء مضمون قومي على طابع دولة إسرائيل وسط منح مساواة كاملة في الحقوق للأقليات التي تعيش فيها، بحيث تكون قيمها كدولة يهودية وديمقراطية متوازنة ومتضافرة ببعضها البعض.

من الملفت للانتباه انه في البرنامج السياسي لكديما، لم يجد هذا الحزب الجديد أية أهمية للتطرق إلى وجود سكان عرب في الدولة، فقد غابت في برنامجه أية إشارة إلى هذه الفئة السكّانية.

الليكود

جاء في بند "الحقوق" في البرنامج الانتخابي لحزب الليكود، ما يلي:

---

٢٨ أنطوان شلحت، "الانتخابات الإسرائيلية: كل شيء مباح، كل شيء ممكن"، المشهد الإسرائيلي ٢٦-٣-٢٠٠٦.

٢٩ نبيه بشير، "نظرة سريعة على الأحزاب الإسرائيلية: مشاريعها الفكرية والأيديولوجية وتوجهاتها للصراع"، حق العودة، العدد ١٦ آذار ٢٠٠٦.

وجد حزب الليكود واجبًا عليه أن يولي أهمية لموضوع "أبناء الأقليات" فوضع مادةً تحمل عنوان "حقوق الأقليات"، تضمنت إشارة إلى تشكيك بوجود أي نوع من التمييز ضد السكّان العرب أو "أبناء الأقليات"، إذ يقول أنه "إن صحت الآراء التي تدعي وجود تمييز، فإن هذا التمييز قائم لسببين اثنين، ألا وهما الفساد المتفشي في السلطات المحلية العربية والإدارة غير السليمة؛ وأن السلطة التنفيذية في الدولة لا تفرض سلطة القانون والمراقبة ولا تعمل شيئاً في سبيل إصلاح العطب.

شاس

ليس كما عهدنا في السابق، فإن الحزب نشر هذه المرّة خطوطه الانتخابية الأساسية، وقد جاء في مطلعها أنه "يؤمن بكون دولة إسرائيل دولة الشعب اليهودي تقوم على مبادئ ديمقراطية بما يتفق مع توراة شعب إسرائيل". وتطلعنا خطوط الحزب على أنه يحترم الشواذ في المجتمع ويدعو إلى التسامح معهم، بحيث أن السلام يبدأ من الداخل، من خلال المحبة بين المجموعات المختلفة في المجتمع، وفي علاقة نديّة مع أبناء الديانات الأخرى واحترام حقوقهم. وتضيف هذه الخطوط بأن حزب شاس يسعى ويطمح إلى العيش بسلام وأمن مع جيران إسرائيل (الدول العربية) استناداً إلى أركان أمنية تهدف إلى الحفاظ على كل نفس في شعب إسرائيل.

يلاحظ المدّ اليميني الذي طال حزب شاس. فهو يشدّد على أنه لا يعترف بالشعب الفلسطيني ولا بوجوده في الضفة والقطاع، كما ولا يعترف بوجود أقلية فلسطينية أو عربية بين ظهراني الدولة، وإنما يرى بهم أقليات دينية يتوجب التسامح معهم.

ابرز نتائج الانتخابات لدى الأقلية الفلسطينية

تنافست في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ثلاث قوائم عربية، الأولى: التجمع الوطني الديمقراطي (وحلفاؤه الحزب القومي العربي وجبهة العمل الوطني)، وهو حزب قومي عربي ديمقراطي التوجه، يسعى للحفاظ على الهوية القومية العربية ونيل الحقوق ضمن المواطنة الكاملة، في دولة لجميع مواطنيها، أي في مواجهة المفهوم الصهيوني للدولة؛ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وتشمل الحزب الشيوعي وحلفاؤه، وهو حزب عربي- يهودي، يؤمن بالشراكة العربية- اليهودية والمساواة ودولتين لشعبين. أما القائمة الثالثة فهي القائمة العربية الموحدة، تحالف بين ثلاثة أحزاب صغيرة: الحركة الإسلامية الشق الجنوبي (الشق الشمالي بقيادة رائد صلاح لا يخوض الانتخابات البرلمانية)، الحركة العربية للتغيير (احمد طيبي) والحزب الديمقراطي العربي (طلب الصانع).

التصويت للأحزاب العربية: اجتازت القوائم العربية الثلاث نسبة الحسم وحصلت الأحزاب العربية على ٧٥٪ من أصوات المصوتين العرب (٢٥٧ ألف صوت)، وهذا يعني أن الأحزاب العربية حصلت مجتمعة على اقل من عدد غير المشاركين العرب والذي وصل إلى حوالي ٣٦٥ ألفاً (يشمل هذا العدد المواطنين العرب غير المقيمين في الدولة لكنهم مسجلين في سجل الناخبين).

حصلت القائمة الموحدة على أربعة مقاعد، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على ثلاثة مقاعد والتجمع الوطني الديمقراطي على ثلاثة مقاعد. وبذلك يكون تمثيل الأحزاب العربية ارتفع من ٨ مقاعد في الكنيست الـ١٦ إلى ١٠ في

الكنيست الـ ١٧ . وتعود زيادة التمثيل العربي، إلى نسبة التصويت المنخفضة في الوسط اليهودي .

تدل نتائج الانتخابات على حالة من تراجع التأييد للأحزاب العربية بالنسبة لمجمل أصحاب حق الاقتراع، هذه الحالة بدأت في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٩ ، حيث حصلت الأحزاب العربية على ٧ , ٦١٪ من مجمل أصحاب حق الاقتراع، وفي انتخابات الكنيست عام ٢٠٠٣ حصلت الأحزاب العربية على ٥ , ٤٥٪، وفي الانتخابات السابعة عشرة (عام ٢٠٠٦) استمرت عملية هبوط التأييد حتى حصلت الأحزاب العربية مجتمعة على ٩ , ٤١٪ من مجمل أصحاب حق الاقتراع العرب .

القائمة العربية الموحدة وحلفاؤها : ازداد تمثيل القائمة الموحدة وحصلت على أربعة مقاعد، ونالت ٥ , ٢٧٪ من المصوتين العرب (٩٤ ألف صوت)، وهو ما يشكل ٤ , ١٥ ٪ من مجموع أصحاب حق الاقتراع العرب . يعود هذا التأييد الانتخابي إلى كون القائمة الموحدة ضمت في كنفها ثلاثة أحزاب، واهتمام الحزب بإبراز هويته الإسلامية، وبأن تشمل القائمة ممثلين وفقا لتقسيم جغرافي للمرشحين (النقب، المثلث والجليل ومدن الساحل) . استغلت الحركة الإسلامية قوتها التنظيمية في يوم الانتخابات واستطاعت أن تخرج الناس للتصويت لها . كما أن القائمة الموحدة أدخلت وجوها جديدة للقائمة مثل الشيخ إبراهيم صرصور وعباس زكور . اتهمت الأحزاب العربية الأخرى القائمة الموحدة بأنها استغلت الخطاب الطائفي في حملتها الانتخابية، وبالذات في منطقة النقب .

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة : تراجعت الجبهة الديمقراطية على مستوى عدد المصوتين العرب، وعلى مستوى معدل التأييد الانتخابي (٨ , ٨٥ ألفا في انتخابات ٢٠٠٦ مقابل ٨ , ٩٣ ألفا في العام ٢٠٠٣ ، وتشمل هذه الأرقام بضع آلاف من المصوتين اليهود، لان هذا الحزب هو عربي يهودي، ونالت الجبهة ٢٥ ٪ من الأصوات العربية رغم هبوط معدلات التصويت للجبهة إلا أنها استطاعت أن تحافظ على تمثيلها البرلماني من خلال حصولها على ثلاثة مقاعد صافية للجبهة بعد أن حصلت في الانتخابات السادسة عشرة على ثلاثة مقاعد بتحالف مع القائمة العربية للتغيير (النائب احمد طيبي) وأثبتت أن إدراج مرشح يهودي في مكان مضمون حتى لو على حساب مرشح عربي لن يبعد المصوتين العرب عن الجبهة . تراجع تأييد الجبهة في الانتخابات السابعة عشرة حيث حصلت على ١٤٪ من مجمل أصحاب حق الاقتراع، بينما حصلت في انتخابات الكنيست السادسة عشرة على ٧ , ١٦٪ من الأصوات العربية .

التجمع الوطني الديمقراطي : حصل التجمع الوطني في هذه الانتخابات على ثلاثة مقاعد في الكنيست محافظا على تمثيله البرلماني الذي حققه في العام ٢٠٠٣ . حصل التجمع على ٢١ ٪ من المقترعين العرب وما يشكل ٧ , ١١٪ من مجمل أصحاب حق الاقتراع العرب في الانتخابات السابعة عشرة، وتشكل هذه النسبة هبوطا مقارنة مع انتخابات الكنيست السادسة عشرة، حيث حصل التجمع على ٧ , ١٢٪ من أصحاب حق الاقتراع (٧١ ألف صوت في العام ٢٠٠٣ من حوالي ٥٥٠ ألف صوت مقابل ٧٢ ألفا في العام ٢٠٠٦ من حوالي ٦٢٠ ألف صوت) .

التصويت للأحزاب الصهيونية : حصلت الأحزاب الصهيونية على ٢٥٪ من الأصوات العربية في انتخابات الكنيست ٢٠٠٦ ، وتشكل هذه النسبة هبوطا في التأييد نسبة التي حصلت عليها هذه الأحزاب في المعارك الانتخابية التي سبقتها (٤ , ٢٩٪ في العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٣)، وتوزعت الأصوات العربية للأحزاب الصهيونية على النحو التالي: العمل ٥ , ١٢٪، كديما ٥ , ٦٪، شاس ٨ , ٢٪، ميرتس ٧ , ٢٪، ويسرائيل بيتينو ١٪ . نصف الأصوات

العربية التي صوتت للأحزاب الصهيونية ذهبت لحزب العمل، الذي زادت قوته في المجتمع العربي هذه الانتخابات مقارنة مع الانتخابات السابقة.

مقاطعة الانتخابات

لعل أبرز ما ميّز الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية الـ ١٧ لدى الأقلية الفلسطينية هو نسبة التصويت المتدنية التي لم يشهد لها الوسط العربي مثيلاً منذ عشرات السنوات (نستثني العام ٢٠٠١ حين قاطعت الجماهير العربية الانتخابات لرئاسة الحكومة بعد الجرائم التي ارتكبت في بداية الانتفاضة الثانية). اذ أظهرت النتائج الرسمية للانتخابات للكنيست الـ ١٧، ازدياد نسبة عدم المشتركين العرب لتصل إلى ٤٤٪.

في حال طرحنا السؤال لماذا لم يصوت العرب؟ سنجد أنّ الشارع العربي والأحزاب العربية شهدا في الأعوام الأخيرة نوعًا من الإحباط والإنهاك يعود إلى عدة أسباب رئيسية، كان أولها المعارك الانتخابية الإسرائيلية المتتالية، بحيث شهدت إسرائيل منذ العام ١٩٩٦ خمس معارك انتخابية. كذلك فقدان الناخب العربي الأمل نتيجة سياسة الإملاءات التي فرضتها حكومة شارون وأولمرت بحق الفلسطينيين وشعور الناخب العربي أنه لن يؤثر. أضف إلى ذلك تفاقم الشعور بالغربة تجاه الدولة ومؤسساتها ورموزها، والملاحقة السياسية للقيادات السياسية العربية، والتحقيق مع غالبية أعضاء الكنيست العرب بسبب مواقف سياسية (غانم ٢٠٠٥؛ سلطاني٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥).

كما يمكن تفسيرها كنوع من الاحتجاج على الأوضاع الداخلية في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، وعلى السياسات الحكومية تجاه العرب، ومؤشراً لوجود أزمة سياسية (Ghanem and Rouhana 2001؛ Ghanem 2001)، وتنامي عدائية الدولة تجاه المواطنين العرب (روحانا وآخرون ٢٠٠٤). من جهة أخرى تنامي وتيرة خطاب الترانسفير على المستوى السياسي والشعبي، المتمثل في نزع المواطنة لقسم من المواطنين العرب، وقد تم الحديث جهاراً في الإعلام الإسرائيلي عن تبادل وضم مناطق من منطقة المثلث إلى السلطة الفلسطينية.

تُدَعم هذه الادعاءات عن طريق نتائج استطلاع الرأي الذي قام به مركز مدى الكرمل قبيل الانتخابات البرلمانية.[٣٠] إذ توضح نتائج الاستطلاع ان الناخب العربي يدرك محدودية تأثير الأحزاب العربية على عملية صناعة القرار، وعلى سياسات الدولة، ويعرف محدوديات العمل السياسي، وعلى دراية كافية بالتمييز البنيوي ضده نتيجة النظام القائم في الدولة. وعلى الرغم من ذلك يدرك القسم الأكبر من المواطنين أهمية وجود أحزاب عربية. وقد استخدمنا جزءاً من المعطيات الواردة في استطلاع مدى الكرمل بغية فحص علاقة هذا الإدراك، الذي يعكس فيما يعكس جزءاً من الثقافة السياسية، والتصرف السياسي (الاشتراك في الانتخابات والتصويت).

أجاب قرابة الـ ٥٥٪ من المستطلعين أن وجود الأحزاب العربية يؤثر على المكانة السياسية للعرب في إسرائيل (و- ٤٥٪ انه لا يؤثر). وقرابة الـ ٨٠٪ قالوا أن وجود الأحزاب العربية في الكنيست مهم لهم، و٦٠٪ قالوا أن الأحزاب العربية تعبر عن هوية العرب في إسرائيل، وفقط ٤٥٪ قالو أن أعضاء الكنيست العرب يساهمون في حل مشاكل

---

٣٠ أجري الاستطلاع قبل الانتخابات، ويشمل عينة تمثيلية للمجتمع العربي من ٦٤٤ مستطلعاً في أواخر كانون الأول. يستطلع الآراء والمواقف تجاه القضايا الرئيسية التي برزت قبيل الانتخابات، ونوايا التصويت.

الناس اليومية، و٦٩٪ قالوا أن أعضاء الكنيست العرب يساهمون في إثارة قضايا التمييز ضد العرب (للنتائج المفصلة راجع الملحق).

من تحليل معطيات الاستطلاع نستطيع القول إن الناخب العربي على دراية كافية بمحدودية تأثير الأحزاب العربية على الساحة السياسة الإسرائيلية. من ناحية أخرى تعكس المعطيات علاقة طردية ايجابية بين الموقف وبين المشاركة في الانتخابات والتصويت للأحزاب العربية. إذ نلاحظ علاقة طردية ايجابية بين هذا الشعور وبين المشاركة في الانتخابات والتصويت للأحزاب العربية. ولا يقل أهمية عن ذلك أن الناخب العربي على دراية بأن الأحزاب العربية لا تستطيع ان تساهم بشكل جدي في حل المشاكل اليومية للمواطن، وعلى ما يبدو أن الناخب يعي العلاقة بين نوعية النظام السائد بالدولة والعوائق البنيوية التي تحد من قدرة التأثير وحل المشاكل اليومية. على عكس ذلك، يعتقد الناخب أن الأحزاب العربية موفقة أكثر في جانب إثارة القضايا العامة والتمييز تجاه الأقلية.

كلما ارتفعت قناعة الناخب بأن وجود الأحزاب العربية يؤثر على المكانة السياسية للعرب في إسرائيل، وبأن وجودها في الكنيست مهم، وأنها تعبر عن هوية العرب في إسرائيل، وبان أعضاء الكنيست العرب يساهمون في إثارة قضايا التمييز ضد العرب، ترتفع نسبة المشاركة في الانتخابات، وترتفع نسبة التصويت، والعكس صحيح، كلما انخفضت القناعة، تنخفض نسبة المشاركة في الانتخابات والتصويت للأحزاب العربية.

وبالعودة إلى قضية انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة، فقد ظهرت في النقاش السياسي العربي الداخلي ثلاثة تيارات أساسية تنادي بعدم المشاركة في الانتخابات، تختلف من حيث العلاقة مع الدولة، والأهداف والمضامين. الأول هو المقاطعة الأيديولوجية، المتمثلة أساسا بحركتين سياسيتين هما حركة أبناء البلد،[٣١] والحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح منذ العام ١٩٩٦ (ريخيس ١٩٩٣؛ لنداو ١٩٩٣؛ غانم ٢٠٠٤). وتشكل المقاطعة الأيديولوجية حسب استطلاعات الرأي في العقد الأخير ١٠٪ تقريبا من مجمل المقاطعين العرب (روحانا، صالح وسلطاني ٢٠٠٤).

التيار الثاني يعكس عدم المشاركة الفنية، أي النابعة من انعدام الاهتمام بالعمل السياسي والمشاركة السياسية واللامبالاة. ولا تتعدى هذا النسبة ٢٠٪ من المقاطعين (روحانا وآخرون ٢٠٠٣).

يعكس التيار الثالث، والأقوى من بين الثلاثة، حالة المقاطعة السياسية، وهي نمط الامتناع الذي ظهر بشكل جلي إثر المقاطعة الجارفة لانتخابات رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠١ (جمال ٢٠٠٢). وتعبر هذه المقاطعة عن حالة من الاحتجاج السياسي، وعدم قدرة المبنى البرلماني على أحداث التغيير المنشود، واحتجاج على عدم فاعلية الأحزاب العربية على المستوى الاجتماعي الداخلي، وانقساماتها غير الموضوعية، وتطلع إلى التركيز على عوامل القوة الداخلية للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل، ومحاولة تفعيلها بعيداً عن العلاقة مع المؤسسة الرسمية المتمثلة في الكنيست والحكومة، من الجهة الأخرى. ويعتبر هذا النمط من المقاطعة الأكبر من بين المقاطعين ويمثل غالبية من مجمل المقاطعين العرب

---

٣١ من الجدير ذكره ان الحديث هنا يدور عن جزء من ما تبقى من حركة ابناء البلد، اذ انخرط القسم الاكبر من هذه الحركة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي في انتخابات ١٩٩٦ وشارك في الانتخابات، ما ادى الى انقسام داخل الحركة، وعاد قسم منهم لمقاطعة الانتخابات في انتخابات ١٩٩٩ وبقي قسم اخر في حزب التجمع.

(نويبرغر ١٩٩٨؛ روحانا وآخرون ٢٠٠٣). هذا التيار ينمو بشكل دائم ومن الممكن أن يتحول إلى تيار مركزي ومؤثر في حال قيام ناشطيه بمأسسته وتحويله إلى تيار منظم.

بالإضافة إلى هذه التيارات، يمكن إضافة بعض الظروف الموضوعية التي ساهمت في انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة. الأول، عدم تشكيل قائمة عربية واحدة. إذ أثار تشكيل قائمة عربية واحدة في انتخابات الكنيست السابعة عشرة نقاشا على الساحة السياسية العربية، بسبب رفع نسبة الحسم من٥ , ١٪ إلى ٢٪، وبسبب هبوط ثابت ومستمر في نسب المشاركة العربية في الانتخابات، وبسبب إمكانية عودة الأحزاب الصهيونية إلى الشارع العربي بقوة. وقد بينت الاستطلاعات التي أجريت قبل الانتخابات حول فرص هذه القائمة وشعبيتها في الشارع العربي، وجود تأييد جماهيري كبير لها.

كما يمكننا الادعاء أن تغييب الفروقات السياسية بين الأحزاب العربية يشكل السبب الثاني الذي ساهم في انخفاض نسب التصويت. ففي الانتخابات الأخيرة طغت ظروف الحياة اليومية على عناوين الأجندة العامة، بسبب الحالة المعيشية الصعبة للمواطن العربي من جهة، وبسبب هجوم إعلامي شرس شنته المؤسسة الإسرائيلية والأحزاب الصهيونية يتهم الأحزاب العربية بتجاهل مشاكل السكان اليومية والاهتمام في الشأن السياسي العام والقضية الفلسطينية. أي أن الأقلية العربية مطالبة وفق الأحزاب الصهيونية بالتركيز على المطالب اليومية والمعيشية للمواطن، والابتعاد قدر الإمكان عن الشأن السياسي العام، بمعنى تحويل انتخابات الكنيست إلى نوع من انتخابات "السلطات المحلية"، يدور النقاش فيها حول أفضل السبل وأنجعها لتقديم الخدمات اليومية للمواطن، والابتعاد قدر الإمكان عن التعامل مع الانتخابات على أنها فرصة لانتخاب ممثلين لأقلية قومية مضطهدة داخل كيان كولونيالي الطابع. والغريب هنا ان الأحزاب الصهيونية تتهم الأحزاب العربية بعدم قدرتها على منع سياسات عنصرية تقرها الأحزاب الصهيونية ذاتها، وتريد من الناخب العربي معاقبة الأحزاب العربية على هذا "الفشل" ومكافأتها (أي الأحزاب الصهيونية) على هذه السياسات العنصرية. وبالمجمل يمكن الادعاء ان هذه الشعارات ساهمت في عملية العزوف والنزوح عن السياسة لدى بعض شرائح المجتمع الفلسطيني وساهمت في تراجع نسب المشاركة في الانتخابات.

ويدعي البعض أن الشعارات الانتخابية التي نادى بها حزب التجمع الوطني الديمقراطي، نحو عدم التصويت للأحزاب الصهيونية، والتصويت للقوائم العربية فقط ("صوتوا للأحزاب العربية")، أدت إلى تغييب الفروقات السياسية بين الأحزاب العربية على المستوى الفكري الأيديولوجي، وتحولت المعركة بين القوائم العربية من جهة، وبين الأحزاب الصهيونية من جهة أخرى. ما أدى إلى هدوء المعركة الانتخابية في الشارع العربي بسبب "العدو" المشترك الخارجي، وساهم الهدوء في المعركة الانتخابية إلى إخفاء الفروقات وتغييب النقاش السياسي بين القوائم العربية (غانم ومصطفى ٢٠٠٧ قيد النشر). وقد أيدت مجموعة من المثقفين والأكاديميين والناشطين في مجال العمل الجماهيري النداءات الداعية لعدم التصويت للأحزاب الصهيونية، حيث نشروا في وسائل الإعلام عريضة تدعو لعدم التصويت الأحزاب الصهيونية ودعم الأحزاب العربية وشددوا على أهمية المشاركة في التصويت.[٣٢]

يمكن الادعاء أيضا، أن ظهور تيار آخذ في التبلور وذي معالم واضحة، ينادي بعدم المشاركة في الانتخابات ساهم

---

٣٢ نشرت العريضة في تاريخ ٢١-٣-٢٠٠٦ في الصحف العربية والمواقع الاخبارية العربية.

في انخفاض المشاركة في الانتخابات. وقد استفاد هذا التيار من مناخ الإحباط العام السائد لدى المجتمع العربي وبعض الظروف الموضوعية الأخرى. وعملت هذه المجموعة بشكل أكثر تنظيما عما سبق (باستثناء انتخابات رئاسة الحكومة بالعام ٢٠٠١)، وضمت عدة أجسام سياسية صغيرة تنادي بمقاطعة الانتخابات، مثل جزء من حركة أبناء البلد، وشخصيات أكاديمية وجماهيرية وإعلامية فاعلة على الساحة العربية، وأقيمت لجنة شعبية لهذا الغرض. في شباط ٢٠٠٦ أصدرت اللجنة الشعبية منشورا دعت فيه المصوتين العرب إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية، وقد عللت اللجنة ذلك بعوامل مختلفة يختلط فيها الطابع الأيديولوجي والسياسي معا.

لا يمكننا التكهن بمستقبل العمل السياسي والتصرف السياسي لدى الأحزاب العربية والمجتمع العربي في السنوات القادمة، فذلك يتطلب أبحاثا معمقة تتناول رصد وتفكيك الثقافة السياسية والتصرف السياسي لدى الأقلية الفلسطينية. كما يتعلق ذلك بعدة عوامل، جزء منها يتعلق بأنماط التصرف المستقبلي للأحزاب العربية ومدى نجاعتها في استخلاص العبر من انتخابات ٢٠٠٦ وتذويت ما حدث ليكون رافعة لإعادة هيكلة الأحزاب وتنظيمها، وتنظيم علاقتها مع المواطنين. ومنها ما يتعلق بفرص تشكيل قائمة مشتركة للأحزاب العربية في حال رُفِعَت نسبة الحسم. كما أن استمرار تراجع نسب المشاركة مرتبط بمأسسة المنادين بالمقاطعة، واستمرارية عملهم على الساحة السياسية. من جهة أخرى ربما تدفع هذه النتائج إلى تنظيم المجتمع الفلسطيني في إسرائيل على أساس وطني خارج البرلمان، وإعادة تنظيم المؤسسات التمثيلية، وبالأساس لجنة المتابعة العليا، وتحويلها إلى جسم منتخب مباشرة من قبل المواطنين.

مما لا شك فيه أيضا أن عددا من العوامل الخارجية سيكون لها تأثير مباشر على التصرف السياسي المستقبلي للأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل. منها على سبيل المثال لا الحصر، السياسات الحكومية المنتهجة حيال الأقلية، ووسائل الاحتواء (الإكراه أو الترغيب) التي سيُعمل بها من قبل الدولة ومن قبل الأحزاب الصهيونية، إما لدفع الأقلية العربية لمزيد من العزوف عن العمل السياسي أو من جهة أخرى إلحاقهم بالأحزاب الصهيونية واحتواءهم ضمنها، أو إقامة قوائم عربية تابعة للأحزاب الصهيونية على نمط فترة الحكم العسكري. وقد يكون لأحداث خارجية تأثير ايجابي على التصرف السياسي للأقلية العربية داخل إسرائيل، بالأساس تطورات في الساحة الفلسطينية وتطورات على صعيد الصراع الإسرائيلي العربي تعيد ثقة المجتمع العربي بذاته وبمحيطه، وترفع من معنويات الأقلية في إسرائيل، على غرار ما حدث في حرب إسرائيل على لبنان.

أفرزت الانتخابات البرلمانية خارطة حزبية جديدة في إسرائيل، وكما كان متوقعا فاز حزب كديما بعدد مقاعد كاف يؤهله لتشكيل حكومة. تؤكد الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية الجديدة جزءاً كبيراً من ادعائنا في هذا الفصل، وتبين إلى حدّ بعيد صدق مشاعر الأقلية الفلسطينية ودقة مواقفهم حيال تعامل الدولة معهم. إذ تعلن الحكومة في برنامج عملها نيتها في تحسين ظروف الحياة لمجموعات الأقليات غير اليهودية في الدولة (والقصد الأقلية الفلسطينية دون تسميتها) والتعامل مع المشاكل الحياتية المعيشية اليومية للأفراد، دون التطرق والاعتراف بهم كأقلية قومية ذات حقوق جماعية في هذه البلاد. تقول حكومة إسرائيل تحت بند "مكانة مواطني إسرائيل العرب":[٣٣]

"سوف تهتم الحكومة بتطوير البلاد لصالح جميع المواطنين، وسوف تعمل على خلق المساواة التامة في الحقوق

---

٣٣ برنامج عمل الحكومة ٣١، راجعوا: www.mfa.gov.il

الاجتماعية والسياسية لجميع مواطني إسرائيل دون فرق في الدين والقومية، وتحترم حقوق المواطن لدى الأقليات في جميع مجالات عملها. ولن تتهاون الدولة مع أي مظاهر للعنصرية".

"سوف تعمل الحكومة لرصد الموارد اللازمة لضمان مساواة في حقوق الأقليات المتواجدة داخلنا (أي في دولة إسرائيل)، وفي موازاة ذلك سوف تعمل على دمج المواطنين غير اليهود في المجتمع المدني في الدولة كما ورد في وثيقة الاستقلال. سوف تعمل الحكومة من أجل تحسين جهاز التعليم، والبنى التحتية وتوفير الخدمات".

إلا انه على ارض الواقع، ازدادت حالة الأقلية العربية في إسرائيل سوءاً منذ إقامة حكومة اولمرت، ونلاحظ تراجع المكانة القانونية، والسياسية، والحالة الاقتصادية والاجتماعية والصحية. كما ارتفعت وتيرة هدم البيوت في القرى غير المعترف بها في النقب بشكل كبير. واستمر في العام ٢٠٠٦ مسلسل قتل العرب بنيران الشرطة الإسرائيلية بحجج مختلفة، منها عدم الانصياع لأوامر الشرطة، ومنها الادعاءات بالدفاع عن النفس دون معاقبة أو محاسبة.[٣٤] وتحاول دولة إسرائيل في الأعوام الأخيرة تنفيذ مخطط "أسرلة" للمواطنين العرب عن طريق فرض ما يسمى بـ"الخدمة المدنية" على الشباب والشابات العرب، ليكون بديلاً عن الخدمة العسكرية. تُسَوق الدولة هذا البرنامج على أنه السبيل الآمن لمساواة العرب واليهود، فالمساواة تبدأ بالواجبات وفقا لدولة إسرائيل ومن بعدها تمنح الحقوق. طبعا رفضت الأقلية الفلسطينية وكافة الأحزاب السياسية وغالبية مؤسسات المجتمع المدني هذا البرنامج وتعمل لمجابهته.[٣٥]

في الحلبة السياسية، ما زالت الدعوات لترحيل العرب قائمة بل وآخذة في الازدياد، وخاصة من قبل عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان الذي يعتبر المواطنين العرب في إسرائيل مشكلة ويجب فصلهم عن الدولة اليهودية الصهيونية. وقد كافأته حكومة اولمرت على هذه المواقف وعينته وزيرا لـ"التهديدات الإستراتيجية" ونائبا لرئيس الحكومة. في لقاء مع الصحيفة البريطانية "ساندي تلغراف" بعد تعيينه وزيرا، قال ليبرمان: "أن المواطنين العرب في إسرائيل يشكلون "مشكلة" وبالتالي "يجب فصلهم عن دولة إسرائيل". وأضاف ليبرمان: "أقمنا إسرائيل كدولة يهودية وأرغب أن تبقى إسرائيل دولة يهودية"، وبرأيه فأنه "أفضل طريقة للتوصل إلى سلام في الشرق الأوسط هو الفصل بين العرب واليهود".[٣٦]

في حادث آخر وفي خطاب له في الكنيست، في شهر أيار ٢٠٠٦، قام ليبرمان بهجوم غير مسبوق على أعضاء الكنيست العرب، داعياً إلى محاكمتهم وإنزال عقوبة الإعدام فيهم، على شاكلة محاكمات "نيرنبرغ" في ألمانيا. وقال أنه "يجب أن نجد حكما للنواب العرب في الكنيست الذين يتعاونون مع العدو ويلتقون قادة حماس." وأضاف إنه "حتى بعد الحرب العالمية الثانية، أمرت المحكمة في نيرنبرغ بإعدام، ليس المجرمين فقط،

---

٣٤ في ١٩/ ١/ ٢٠٠٦ قتل الشاب نديم ملحم من قرية عرعرة في منطقة المثلث بنيران الشرطة. وقعت جريمة القتل عندما داهم رجال الشرطة وحرس الحدود بيت عائلة المرحوم لتنفيذ أمر تفتيش عن سلاح، وبعد ان حاول الشاب الهرب اطلقت عليه قوات الشرطة النار في الظهر واردته قتيلا، ولم يكن مسلحاً ولم يهدد حياة الشرطة. وتدعي الشرطة أنها اطلقت النار على نديم "دفاعا عن النفس"، ومع انتهاء التحقيق في عملية القتل ثبت عدم صحة رواية الشرطة الإسرائيلية.

٣٥ راجع مواقف الاحزاب العربية في هذا الشأن: موقع عرب ٤٨ وموقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. بين استطلاع لموقع عرب ٤٨ حول الخدمة المدنية نشرت نتائجة بتارخ ١٤-٢-٢٠٠٧ ان اغلبية العرب يعارضون انخراط الشباب العربي في الخدمة المدنية، ويعتبرونها تندرج في محاولات الأسرلة ومسا بالهوية الوطنية.

٣٦ موقع عرب٤٨، ٥/ ١١/ ٢٠٠٦؛ هآرتس، ٦/ ١١/ ٢٠٠٦.

بل المتعاونين أيضا. أتمنى أن يكون هذا مصير المتعاونين المتواجدين في هذا البيت"، في إشارة صريحة إلى أعضاء الكنيست العرب.

الوزير ليبرمان ليس وحيدا في حملة التحريض على المواطنين العرب وأعضاء الكنيست العرب.[٣٧] فقد قام الوزير رافي إيتام (حزب "المتقاعدين") بالتحريض على عضو الكنيست أحمد الطيبي (حزب "الحركة العربية للتغيير")، حين صرح لإذاعة الجيش: "إن على د. أحمد الطيبي أن يقرر مع أي طرف هو. فإذا قرر أنه مع نصرالله وأحمدي نجاد فإن نهايته ستكون قريبة كما هي نهاية نصرالله وأحمدي نجاد، وستكون نهايته وشيكة إذا وقف الى جانب الهتلريين."[٣٨]

ومن جهة أخرى، حذر أمن الكنيست في تموز ٢٠٠٦ عضو الكنيست عباس زكور (حزب "القائمة العربية الموحدة") من عدم التواجد في التجمعات اليهودية لوجود احتمال بقيام متطرفين يهود بالاعتداء عليه. وأضاف جهاز الأمن انه تلقى معلومات استخباراتية حول احتمال المساس بعضو الكنيست زكور، طالبين منه أخذ الحيطة والحذر، خاصة أنه يعيش في مدينة مختلطة (عكا)، وبأن لا يتواجد في الأماكن التي تسقط فيها صواريخ الكاتيوشا في الأحياء اليهودية في عكا. وطلب جهاز الأمن من عضو الكنيست أن يوافيه بشكل دائم بتحركاته الميدانية حتى يتخذ جهاز الأمن احتياطاته.[٣٩]

في تاريخ ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ تقدمت رئيسة الكنيست، داليا ايتسيك (حزب "كديما") بشكوى إلى لجنة الطاعة التابعة للكنيست ضد عضو الكنيست جمال زحالقة (حزب "التجمع الوطني الديمقراطي") بسبب وصفه عضو الكنيست نتنياهو وغيره بـ"ملاك الموت" في الجلسة بيوم ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦، التي عقدتها الكنيست لبحث الحرب الإسرائيلية على لبنان. وقد قامت آنذاك رئيسة الكنيست ايتسيك بإخراج النائب زحالقة من الجلسة ومنعته من حق الكلام من على منصة الكنيست.[٤٠] تعالت هذه الأصوات بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان في الصيف المنصرم، فقد قامت المؤسسة الإسرائيلية والإعلام الإسرائيلي بهجوم عنيف على أعضاء كنيست عرب من حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" اثر زيارتهم لسورية ولبنان بعيد انتهاء الحرب على لبنان، واتهمتهم بالخيانة والعمالة لأعداء إسرائيل.[٤١] كما وكشفت الحرب التفاف المجتمع الإسرائيلي في الأزمات وتنامي النزعات القبلية لديه، بالمقابل أبرزت الحرب دونية المواطنة الممنوحة للسكان العرب، وهشاشة مكانتهم في الدولة.

---

٣٧ راجعوا التقارير الأسبوعية لإنتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، التي تعدها المؤسسة العربية لحقوق الانسان (www.arabhra.org)، رقم ٢٨٤: "تصعيد التصريحات العنصرية وأعمال العنف ضد أعضاء الكنيست العرب" (٢٣ تموز، ٢٠٠٦)؛ ورقم ٢٨٣: "تواصل العنصرية ضد أعضاء الكنيست العرب" (١٨ تموز، ٢٠٠٦)؛ ورقم ٢٨٢: "العنصرية ما زالت تقف لأعضاء الكنيست بالمرصاد والمطالبة برفع الحصانة عن النائب طه" (١٤ تموز، ٢٠٠٦)؛ ورقم ٢٨١: "تحريض عنصري ضد أعضاء الكنيست العرب" (٧ تموز، ٢٠٠٦).

٣٨ كل العرب ٤/ ٨/ ٢٠٠٦، ص ٤٣.

٣٩ الصنارة ٧/ ٨/ ٢٠٠٦. راجعوا التقارير الأسبوعية لإنتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، رقم ٢٨٤: "تصعيد التصريحات العنصرية وأعمال العنف ضد أعضاء الكنيست العرب" (٢٣ تموز، ٢٠٠٦).

٤٠ موقع عرب ٤٨، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦؛ موقع محسوم، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦.

٤١ موقع عرب ٤٨، ١٠/ ٨/ ٢٠٠٦.

الفلسطينيون في إسرائيل وحرب إسرائيل على لبنان[٤٢]

في صباح يوم الأربعاء الموافق ١٢ تموز ٢٠٠٦ أسرت قوّة تابعة لحزب الله جنديّين إسرائيليّين (جنود احتياط) وقتلت ثمانية آخرين على الحدود الشماليّة وأصيب العديد من الجنود ومن المدنيّين. وفر الحادث الذرائع لإسرائيل لشن الحرب على لبنان، دون إعلانها رسميا. استمرت الحرب مدة ٣٣ يوما وأعلن عن وقف العمليات الحربية بتاريخ ١٤ آب ٢٠٠٦ عملا بقرار من مجلس الأمن. استنادًا إلى معطيات "قيادة الجبهة الداخلية" وجهات أخرى فقد وقع على البلدات في شمال البلاد ٣،٩١٧ صاروخًا. نتيجة لذلك أصيب ٤،٣٠٤ شخص (من بينهم ٢،٧٧٤ بحالة هلع، ١،٣٨٨ إصابة خفيفة، ٦٨ إصابة متوسّطة، ٣٢ إصابة بالغة)، وقتل ١١٧ جنديًا إسرائيليًا، إضافة إلى مقتل ٥٢ مدنيًا منهم ١٨ عربيًا.

عانى المجتمع العربي في شمال البلاد من آثار الحرب المتعدّدة والمختلفة، مثل القتل والتضرّر جسمانيًا وماديًا ونفسيًا. إضافة إلى التمييز البنيوي الذي يعاني منه على جميع الأصعدة، فمن أهم ما كشفت عنه هذه الحرب هو افتقاره لمؤسّسات خدماتية عديدة، كالمستشفيات، ومحطّات للإسعاف الأولي، ومراكز الإطفاء والإنقاذ، ومنظّمات أهلية، ودوائر متخصّصة في السلطات المحلّية توجّه وترشد وتمديد العون للواقعين تحت آثار الحرب في المجتمع العربي وفي حالات طارئة أخرى.

فُرض على المجتمع العربي في إسرائيل، وبخاصة على أكثريته (نحو ٦٠٪) القاطنة في منطقة الشمال، والتي تمثّل أكثر من نصف سكّان المنطقة، نوع معيّن من حالة الطوارئ، يطلق عليها قانونيًا تعبير "حالة خاصّة".[٤٣] كشفت هذه الحالة بشكل واضح للعيان عن غياب الخدمات العامّة الواقعة على كاهل المؤسّسات والدوائر الحكومية. كذلك، كشفت عن نقاط ضعف عديدة في المؤسّسات التمثيلية المحلّية والأهلية، منها ما هو متّصل بالبنية التحتية للبلدات العربية، ومنها ذو العلاقة بدرجة أهلية المجتمع العربي ككل للتعاطي مع حالات طوارئ، ومنها المرتبط بعدم نجاعة السلطات المحلّية العربية وعجزها وافتقارها لأبسط المقوّمات للتعامل مع حالات شبيهة. وقد كشفت الحرب فشل الحكومة في إدارة حالة الطوارئ؛ تغاضي المؤسّسات الرسمية الإسرائيلية عن احتياجات السكّان بشكل عام، وتجاهل جاهزية السكّان العرب بشكل خاص لحالة الطوارئ.

تتميّز هذه الحرب الإسرائيلية على لبنان بحقيقة كون البلدات العربية في إسرائيل، ولأوّل مرّة، جزءًا من الجبهة التي سقطت عليها مباشرة الصواريخ والقذائف. لهذا كان من المفترض أو المتوقّع أن تعبّر نسبة كبيرة من السكّان العرب عن موقف العداء لحزب الله ولبنان في العدوان الأخير، ولكن ذلك لم يحصل، إذا ما اعتمدنا على الإعلام ومواقف القيادات العربية القطرية والمحلّية. ويمكن الجزم أنّ موقع السكّان العرب في إسرائيل ومكانتهم انكشفا بشكل كبير في هذا العدوان، فمن بينهم الضحايا ومن ناحيتهم البارود.

---

٤٢ نلخص في هذا القسم تقريرا أعد في مركز عطاء – المركز العربي للتوجيه والإرشاد في حالات الطوارئ، بعد انتهاء الحرب، ولم ينشر بعد، من هنا نود ان نشكر مركز عطاء ومعد التقرير السيد نبيه بشير على السماح لنا باستخدام المواد والمعطيات الواردة واقتباس اجزاء من التقرير. ونركز فيه على الجانب المدني والاضرار المادية، دون التطرق الى الاسقاطات السياسية لتلك الحرب على مكانة المواطنين العرب، والوعي السياسي والتصرف السياسي المستقبلي، اذ تحتاج تلك الجوانب الى ابحاث معمقة لا يسعنا استعراضها في هذا الحيز المقتضب.

٤٣ في "حالة خاصّة" كهذه فإنّ دوائر مختلفة، وبشكل خاص العسكرية منها، تمنح صلاحيات استثنائية لفرض أحكام معينة على السكّان المدنيّين لا يمكن فرضها في حالات اعتيادية.

نورد في الجدول ٦ معطيات حول الإصابات في الحرب والتمثيل الزائد للعرب من ضمنهم (أي أعلى من نسبتهم من السكان في إسرائيل).

الجدول ٢

عدد الضحايا المدنيّين العرب واليهود في فترة الحرب

عرب	يهود	من يوم-إلى يوم
٠ (٠٪)	١٥ (١٠٠٪)	١٢-١٨ تموز
٤ (٦٧٪)	٢ (٣٣٪)	١٩-٢٥ تموز
٩ (٥٦٪)	٧ (٤٤٪)	٢٦ تموز-٥ آب
٥ (٧١٪)	٢ (٢٩٪)	٦-١٤ آب
١٨ (٤١٪)	٢٦ (٥٩٪)	المجموع

بلغ عدد الضحايا العرب في الحرب ١٨ قتيلا، أي ٤٠٪ من المجموع. وعلى الرغم من أن نسبة السكّان العرب في منطقة الشمال تبلغ نحو ٥٠٪، إلا أن ذلك لا يفسّر النتيجة التي يمكننا لمسها من خلال هذا الجدول حيث نشهد ارتفاعًا بعدد الضحايا المدنيّين العرب مع مرور الوقت، ونشهد بالمقابل انخفاض عدد الضحايا المدنيّين اليهود. يكمن تفسير ذلك في عدّة حقائق يتعيّن التوقّف عندها. أولاً، إنها التجربة الأولى للسكّان العرب في البلاد في التعامل مع حالات حربية، وعليه فإنهم غير مدركين للمخاطر والسبل التي يتعيّن عليهم سلوكها بغية الوقاية. ثانيًا، نقص كبير بوسائل الوقاية، مثل الملاجئ العامّة والخاصّة، والإرشادات والتدريب حول سبل الوقاية وللتعامل مع حالات طوارئ مشابهة. ثالثًا، نسبة كبيرة جدًا من السكّان العرب يخافون من فكرة أو اقتراح إجلاء بيوتهم واللجوء إلى أماكن أخرى بعيدة عن مواقع الصراع، وذلك لاختبارهم وعلمهم بالتاريخ القريب الذي يشير إلى المصائب الكبيرة التي أعقبت اللجوء، كما أشار إلى ذلك عضو الكنيست السابق عصام مخّول بعد سماع طلب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله حين طالب أهل مدينة حيفا العرب بترك المدينة واللجوء إلى أماكن أكثر أمنًا: "نحن نرفض النزوح عن حيفا لأننا نرفض إبقاء المدينة بأيدي دعاة الحرب، إضافة إلى ما يتوارد بأذهاننا عند ذكر كلمة نزوح. نحن شعب لا ينزح ولا يحب النزوح ولا حتى الدعوة للنزوح، مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق التاريخية التي أدّت إلى نزوح اللاجئين الفلسطينيين عام ٤٨ وبين الفترة الحالية" (كل العرب، ١٠ آب ٢٠٠٦). رابعًا، إن نسبة كبيرة من السكّان العرب في الشمال لا تمتلك القدرة المادية للخروج من بيوتها والانتقال إلى مكان آخر، وذلك لتكلفة ذلك ماديًا. خامسًا، قلّة العروض والتسهيلات التي قدّمت للسكّان العرب للانتقال مؤقتًا لمكان آخر، وتوفير سكن بديل، مقارنة بتلك التي عرضت على السكّان اليهود. سادسًا، غالبًا يسكن الأقارب العرب في البلدة ذاتها الأمر الذي حدّ من إمكانية انتقالهم للسكن المؤقّت مع أقاربهم في بلدات خارج منطقة الشمال. سابعًا والأهم، وجود العديد من

المنشآت العسكرية الإسرائيلية بمحاذاة البلدات العربية، وتمركز العديد من الآليات العسكرية التي كانت تقذف لبنان بارودها بجوار البلدات العربية في شمال البلاد. وعلى الرغم من جميع الطلبات الرسمية من القيادات العربية القطرية والمحلّية لنقل هذه المنشآت العسكرية، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تأبه بها، بل وبالعكس تمامًا، حيث أنها تعزّزها وتزيد منها.

وقد شجبت قيادات سياسية عربية قطرية عديدة حقيقة وجود الآليات العسكرية بمحاذاة البلدات العربية، واتهموا إسرائيل باستعمال السكّان العرب كدروع بشرية. على سبيل المثال، نشر النائب في الكنيست عباس زكور يوم الأحد (٦ آب) بيانًا جاء فيه "إن الجيش الإسرائيلي يتخذ له من القرى والبلدات العربية في شمال إسرائيل منصّات لدباباته التي تطلق نيرانها باستمرار باتجاه الجنوب اللبناني". واستنكر النائب بشدة " تواجد الدبابات الإسرائيلية على مقربة من البلدات العربية "، مؤكّدًا أنه "لا يستبعد أن تكون صواريخ الكاتيوشا التي يطلقها حزب الله على القرى العربية في الشمال تأتي كرد فعل على قذائف الدبابات التي تنطلق من المكان، وهو ما يتخوّف منه المواطنون العرب في ترشيحا وعرب العرامشة" (موقع بانيت وصحيفة بانوراما ٧ آب ٢٠٠٦).

تجلّى في المعطيات التي جمعها تقرير "مؤسسة عطاء"، غياب مرافق الخدمات المختلفة بصورة كبيرة في فترة الحرب الإسرائيلية على لبنان. بناءً على معطيات السلطات المحلّية فإنّ ١٩ سلطة محلّية من أصل ٢٢ (تقع في الشمال) شملها البحث، تتوفّر فيها خدمات نفسية وخدماتية، مثل صحّة وبيئة ورفاه اجتماعي، وثلاث سلطات محلّية تتوفّر فيها خدمات قانونية. ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ العديد من هذه الأنشطة لم تكن بمبادرة السلطات المحلّية ولم تتكلّف بها ماديًا وإنما جاءت من طرف مؤسّسات أهلية أو دوائر حكومية وغير حكومية. غالبية هذه المؤن جاءت من جانب الجمعيات الأهلية والحركات (مثل الحركة الإسلامية)، والوكالة اليهودية ووزارات السياحة والتربية والتعليم وعلى نفقاتها.

وبينت المعطيات أيضا، أنّ ٧٠٪ من العائلات المتضرّرة التي تمّ استبيانها لم يتوفّر لها سكن بديل، ومن بين ٣٠٪ من العائلات التي توفّر لها سكن بديل، انتقلت ١٠٪ من مجمل العائلات المتضرّرة إلى بيت آخر داخل البلدة، منهم ٨٨٪ انتقلت إلى بيت للأقارب أو الأصدقاء، و ٨٪ فقط قامت السلطات المحلّية بتوفير سكن بديل لهم. انتقلت ١٩,٦٪ من العائلات إلى خارج البلدة، منها ٤٦٪ انتقلت إلى بيت للأقارب والأصدقاء، ووفّرت السلطات المحلّية سكناً بديلاً لنحو ٤٣٪، وانتقلت ١١٪ إلى خارج البلدة عن طريق جهة أخرى (مكان العمل أو جمعيات أو مركز جماهيري).

بعد مضي أسبوع تقريبا على الإعلان عن وقف إطلاق النار أجرى مركز مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية استطلاع رأي عام لآراء العرب في إسرائيل حول أسباب وتأثيرات ونتائج الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان.[٤٤]

تبرز نتائج الاستطلاع موقف الفلسطينيين من ممارسات الجيش الإسرائيلي في لبنان بشكل واضح، حيث اعتبر

---

٤٤ أُجري الاستطلاع في الفترة الممتدة ما بين ٢٠ الى ٢٣ من شهر آب. شارك في الاستطلاع ٥٠٠ شخص يشكلون عينة تمثيلية من العرب في اسرائيل. وقد وصل هامش الخطأ الى ٤,٠٪ في كل اتجاه. نتائج الاستطلاع موجودة على موقع مدى الكرمل: www.mada-research.org

٧٥٪ من المشاركين أن ممارسات الجيش الإسرائيلي في لبنان هي جرائم حرب توجب محاكمة المسؤولين عنها. وتشير النتائج إلى أن ٣٢٪ من المشاركين يحمِّلون إسرائيل مسؤولية اندلاع الحرب، بينما ١٦٪ يعتقدون أن حزب الله هو المسؤول عن اندلاع الحرب و٣٢٪ يرون أن الطرفين يتحمّلان المسؤولية القدر نفسه. ويعتبر ٤٣٪ أن عملية اسر الجنديين الإسرائيليين لم تكن المحفز لاندلاع الحرب، لان الحرب الإسرائيلية على لبنان كانت ستحصل لا محالة.

أما بالنسبة لنتائج الحرب فتدل نتائج الاستطلاع على أن الآراء تميل إلى اعتبار الحرب لم تُحسم بخاسر ومنتصر، حيث أن غالبية المشاركين (٥٨٪) ترى انه لا يوجد منتصر أو خاسر، في حين يرى ٣٤٪ من المشاركين أن حزب الله هو الذي خرج منتصرا. نسبة قليلة، فقط (٣٪) يعتقدون أن النصر كان من نصيب إسرائيل. ويتوافق ذلك مع اعتقاد ٥٧٪ من المشاركين أن حزب الله لن يتردد في مواجهة إسرائيل عسكريا مرة أخرى بينما تعتقد نسبة اقل، (٤٠٪)، أن إسرائيل لن تتردد في مواجهة حزب الله عسكرياً مرة أخرى، ويعتقد ٤٣٪ من المشاركين في الاستطلاع أن إسرائيل سوف تتردد في مواجهة حزب الله من جديد ، على ضوء نتائج الحرب.

ويظهر الاستطلاع أن ٤٥٪ من المشاركين يعتقدون بان المعنويات لدى العرب في إسرائيل ارتفعت بسبب نتائج الحرب، مقابل ١٩٪ يعتقدون أن المعنويات انخفضت بسبب الحرب، في حين أجاب ٢٨٪ أن نتائج الحرب لم تغيِّر شيئاً فيما يتعلق بالمعنويات. وحول أهداف الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان، يوافق ٥٢٪ من المستطلعين أن إسرائيل كانت تحقق أهدافا أميركية بدرجة عالية.

أما بالنسبة لموقف الدولة من العرب في إسرائيل فالصورة مماثلة، حيث يعتقد ٢٣٪ من المشاركين في الاستطلاع أن معاملة الدولة للعرب في إسرائيل سوف تسوء، بينما يرى ٢١٪ أن التعامل سوف يتحسن، و٣٣٪ يعتقدون أن الحرب لن تغيّر التعامل. ويرى ما يقارب نصف المستطلعين، ٥٢٪، أن موقف العرب من اليهود لم يتغير جراء الحرب، بينما يرى ٣٠٪ أن الموقف تغير تجاه الأسوأ. كذلك يرى ٣٨٪ أن موقف اليهود تجاه العرب لم يتغير، في حين يرى ٣٥٪ من المشاركين أن الموقف تغير تجاه الأسوأ.

٦٧ من المشاركين أجابوا أن دولة إسرائيل لم تعتن بالمواطنين العرب في الشمال خلال الحرب بنفس طريقة اعتنائها بالمواطنين اليهود. أما بالنسبة إلى السؤال: إلى أية درجة تشعر أن العرب في إسرائيل يستطيعون أن يعبروا عن رأيهم بصراحة أمام المجتمع اليهودي الإسرائيلي بخصوص موقفهم من الحرب على لبنان؟ فجاءت الإجابات على النحو التالي: ٢٢٪ أجابوا بدرجة عالية، ٣٣٪ بدرجة متوسطة، ٢٨٪ بدرجة قليلة و ١٣٪ لا بالمرة.

وقد اظهر الاستطلاع أن وسائل الإعلام العربية، وخصوصًا القنوات الفضائية، كانت المصدر الأهم للتزوّد بالمعلومات عن الحرب، كما انها حظيت لديهم بمصداقية عالية في نظرهم حسبما يُستدل من هذه النتائج، إذ نرى ان ٦٩٪ من المشاركين اعتمدوا الفضائيات العربية كمصدر أول للمعلومات عن الحرب، بينما حظيت القنوات الإسرائيلية باهتمام ٢٤٪ من المشاركين فقط كمصدر رئيسي للمعلومات. كذلك اعتبر ٤٦٪ من العينة أن قناة المنار التابعة لحزب الله كانت وسيلة إعلام ذات مصداقية عالية. إن مقارنة مدى مصداقية التصريحات الرسمية لكل من حزب الله وإسرائيل في نظر الجمهور تدل على أن غالبية العينة المشاركة (٥٥٪) تعتقد ان حزب الله كان ذا مصداقية أعلى من إسرائيل في التبليغ عن مجريات الحرب، بينما رأى ١٠٪ فقط أن إسرائيل كانت ذات مصداقية أعلى في التبليغ عن

المجريات قياساً إلى حزب الله.

لم يشهد الخطاب السياسي والإعلامي والشعبي الفلسطيني في إسرائيل نقاشا حول شرعية المقاومة، فإلى جانب الإجماع الوطني اليهودي حول دعم المجهود العسكري الإسرائيلي في الحرب، تبلور بالمقابل إجماع وطني فلسطيني يعارض الحرب ويدعم لبنان، ويوجه نقدا مباشرا وصريحا ضد الحرب والعدوان. أي أن الموقف الجماعي الوحيد المعارض للحرب كان لدى الفلسطينيين في إسرائيل، هذا الأمر يؤكد صعوبة لقاء الاجماعين في القضايا المصيرية، ليس فقط فيما يتعلق بالحرب على لبنان والتي جسدت ذروة الاستقطاب بين الاجماعين الوطنيين في مختلف القضايا السياسية الأخرى.

لقد تجسد تجاهل حق المواطنة المتساوية هذه المرة، أكثر من أية مرة سابقة، بتجاهل رأي الفلسطينيين وقياداتهم في منصات النقاش الجماهيري، وخصوصاً الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، لا بل اتخذ المحررون ومقدمو البرامج موقفاً عدائياً من الفلسطينيين في إسرائيل ومن حقهم في إعلان موقف مغاير لموقف الأكثرية بالنسبة للحرب ونشوبها والعمليات الجارية كجزء منها، وفي المقابل لم تتم مناقشة أو شجب تفوهات عنصرية ومعادية قام بها أقطاب من اليمين السياسي، إذ ذهب بعضهم إلى اتهام الفلسطينيين في إسرائيل بكونهم طابوراً خامسا يتوجب مقاضاتهم أو مقاضاة قياداتهم.[٤٥]

برزت في الحرب الأخيرة حالة انعدام العمل السياسي المنظم والجماعي لدى الأقلية الفلسطينية، إلى ابعد حدود، ففي مقابل الموقف الجماهيري المناهض للحرب، لم تبادر القيادات العربية إلى بلورة هذا الوضع إلى حالة من الاحتجاج الجماعي المنظم والباعث للاحترام والتعامل معه في الطرف الآخر. بل إن تنظيم الاحتجاجات تم بشكل منفرد على يد الأحزاب والتيارات الحزبية. فالقيادة القطرية والوطنية الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل (لجنة المتابعة) لم تجتمع في الحقيقة إلى بعد حوالي أربعة أسابيع من بدء العمليات العسكرية، حتى أن بعض أعضاء هذه اللجنة أعلنوا على الملأ ومن خلال الإذاعة والتلفزيون نهاية هذه اللجنة.

توضح تجربة الحرب على لبنان أن ما يمكن تسويغه وتسويقه على أنه تهديد للأمن القومي الإسرائيلي (حقيقياً كان أم وهمياً)، من غير العسير تحويله إلى سياسة وبرامج عمل محددة تلقى دعماً شعبياً إسرائيليا واسعاً. من هنا، من غير المستهجن أن تتبوأ النداءات المطالبة بالتعامل مع تهديد الطابع اليهودي للدولة، والذي يعتبر وفق العقيدة الصهيونية واليهودية عموماً كأحد أهم ركائز الأمن القومي، مكانة تنفيذية في جدول أعمال الدولة، نحو تنفيذ مخططات التهجير أو تبادل الأراضي وتغيير الحدود. وهنا يفيد التأكيد بأن الاعتماد على "المجتمع الدولي" أو على "أخلاق الأكثرية" و"الأصوات الحليفة" في الشارع اليهودي، و"المواطنة" و"العدالة" والخ، لن تفيد في منع التهجير المستقبلي أو على الأقل دعم الهجرة أو الملاحقة الفردية والجماعية، ولن يصمد أمام هذه المحاولات إلا درجة تنظيم المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وتماسكه.

كل هذا يقودنا مرة أخرى إلى العودة للتأكيد على ضرورة إخراج مخططات تنظيم الفلسطينيين في إسرائيل إلى حيز

---

٤٥ راجعوا النشرة الخاصة الصادرة حول الموضوع عن جامعة تل-ابيب: ريخس، ايلي. ٢٠٠٦. "العرب في اسرائيل والحرب في الشمال: تقييم وضع". مشروع بحث السياسة العربية في اسرائيل، معهد موشيه ديان: جامعة تل-أبيب.

التنفيذ وأهمها الشروع بتنفيذ مشروع انتخاب لجنة المتابعة العليا بشكل مباشر، وبالتأكيد لا يمكن الاستعاضة عن ذلك بأي شكل أو بأية وسيلة أخرى. في العام ٢٠٠٦ ازدادت حدة النقاش الداخلي لدى المجتمع الفلسطيني في قضية أعادت هيكلة وانتخاب اللجنة القطرية، من جهة، ومن جهة أخرى بادر المجتمع العربي لأول مرة لطرح مبادرات لإعادة صياغة العلاقة بينه وبين الدولة، ستناول في القسم التالي هذه النواحي.

تطورات في عمل المجتمع المدني ولجنة المتابعة

تنامت منذ تسعينيات القرن المنصرم ظاهرة إقامة المؤسسات والجمعيات الأهلية لدى الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل،[٤٦] وتتركز فعاليات المنظمات والجمعيات العربية في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل؛ المرافعة المحلية والدولية؛ مجال تدعيم وتمكين الأقلية الفلسطينية وبعض مراكز الأبحاث الأكاديمية. تَستعمل تلك المنظمات المجتمعية عدة آليات بغية تحقيق أهدافها، منها العمل في الحيز العام والحيز المدني بهدف فرض نظام ديمقراطي، أو توسيع هامش الديمقراطية المتاح، ومحاولة إنشاء حيز عام موازٍ ومناهض للحيز العام الواقع تحت هيمنة الدولة ومجموعة الأغلبية. تعمل المؤسسات والجمعيات العربية، أو على الأقل قسم منها، على تمكين المجتمع الفلسطيني، وتحاول مواجهة التهميش المتعمد من قبل الدولة ومؤسساتها، وتحاول تحسين الظروف المعيشية مما يشكل بوادر لعمل جماعي منظم وقانوني (Payes، ٢٠٠٣).

أقيمت في السنوات الأخيرة مراكز حقوقية ومراكز بحثية في مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، تعمل الأخيرة على حماية وتعزيز حقوق الأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل في جميع مجالات الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والمدنية على المستوى الفردي والجماعي. وتهتم بالتنمية البشرية والقومية في المجتمع، وتهدف الى تشجيع الأبحاث حول المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. كما برزت في السنوات الأخيرة محاولات من قبل مؤسسات المجتمع المدني للتوجه إلى المجتمع الدولي، إلى الرأي العام الدولي والمنظمات الدولية والأمم المتحدة بغية تجنيدها كوسائل ضغط على الدولة، وبهدف الطعن في ادعاء ديمقراطية الدولة وتسليط الضوء على تناقضات وإشكاليات الديمقراطية الإسرائيلية، من منطلق عدم توفر آليات ضغط داخلية كافية للتأثير على سياسات الدولة، وبسبب ضعف مؤسسات المجتمع المدني مقابل الدولة. كما يرى البعض أن دولة إسرائيل أكثر حساسية للرأي العام الدولي، إذ تعتقد تلك الجمعيات أن من شأن ذلك أن يساهم في تجاوب الدولة مع مطالب واحتياجات أبناء الأقلية.

تحاول بعض المؤسسات تقديم تفسيرات مغايرة لواقع الأقلية، وتعمل على طرح صياغة بديلة لفهم واقعها، وعرض حلول وبدائل. والهدف من ذلك هو "إثبات" وجود بدائل لصيغة النظام القائم تتماشى مع مطالب الأقلية وحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية العادلة. من ابرز تلك المحاولات كان العمل على عدد من الاقتراحات التي قدمت من قبل مؤسسات المجتمع المدني لصياغة علاقة السكان الفلسطينيين مع الدولة،[٤٧] وتقديم صيغة جديدة لنظام الحكم في

---

٤٦ في تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠٠٤ تطرقنا بتوسع لهذه الظاهرة وعرضنا ابرز سماتها ودورها داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. راجعوا: غانم وشحادة ٢٠٠٥.

٤٧ من الاهمية بمكان الاشارة هنا الى ان العمل على تلك الطروحات بدأ قبل عدة سنوات، وقد تم الانتهاء من تحضيرها العام المنصرم.

إسرائيل، منها "التصور المستقبلي" الذي قدمته لجنة رؤساء السلطات المحلية، ومنها اقتراح "دستور ديمقراطي" الذي بلور في مركز عدالة، ومنها ما يتعلق بوضعية العرب في الدستور المقترح والذي اعد في مركز مساواة، ومنها "وثيقة حيفا" التي تصاغ بإشراف مدى الكرمل لطرح رؤية مستقبلية لعلاقة الأقلية مع الدولة.

خطا قسم من مؤسسات المجتمع المدني مع نهاية العام ٢٠٠٦ وبالتعاون مع اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، خطوة جدية عندما نشر ما يسمى بـ"التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل" وبهذا فقد وضعت على جدول أعمالها وعلى طاولة البحث رؤيتها الجماعية بالنسبة لمستقبل الفلسطينيين في إسرائيل.

وقد جاء في مقدمة الوثيقة:

"من الواضح أننا، العرب الفلسطينيون في إسرائيل، بحاجة إلى جمع الصياغات المختلفة الموجودة في التعريف الذاتي لكياننا ولطبيعة علاقتنا مع الدولة ومع شعبنا الفلسطيني وإلى ربطها من أجل تكوين رؤية متماسكة ومتكاملة ومتجانسة قدر الامكان؛ تعريف ذاتي يشمل جميع المجالات الوجودية – السياسي منها والثقافي والاقتصادي والتربوي والحيزي والاجتماعي، تبلوره معظم التيارات والتوجهات السياسية والحضارية والبحثية".

نحن، العرب الفلسطينيين في إسرائيل، أهل الوطن الأصليين، ومواطنون في الدولة وجزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية والفضاء الثقافي العربي والإسلامي والإنساني... لقد أدت حرب ١٩٤٨ إلى إقامة دولة إسرائيل على ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية. ووجدنا أنفسنا نحن الباقين في وطننا (حوالي ١٦٠٠٠٠ نسمة) داخل حدود الدولة اليهودية منقطعين عن بقية شعبنا الفلسطيني وعن العالم العربي وأرغمنا على حمل جنسية الدولة الإسرائيلية، فتحولنا إلى أقلية في وطننا التاريخي.

عانينا منذ نكبة فلسطين وقيام الدولة من سياسات تمييز بنيوية حادة وقهر قومي ومن حكم عسكري دام حتى العام ١٩٦٦ ومن سياسة مصادرة الأرض وتمييز في الموارد والحقوق وتهديد بالترحيل، واعتداءات عنيفة قتلت فيها الدولة مواطنين فلسطينيين في كفر قاسم (١٩٥٦) ويوم الأرض (١٩٧٦) ويوم القدس والأقصى (٢٠٠٠).

وبالرغم من كل ذلك حافظنا على هويتنا وثقافتنا وانتمائنا الوطني وتنظيم صفوفنا ورصها. لقد ناضلنا ونناضل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلا مقبولا وعادلا وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

تعريف الدولة بأنها دولة يهودية واستعمالها للديمقراطية لخدمة يهوديتها يقصينا ويضعنا في تصادم مع طبيعة وماهية الدولة التي نعيش فيها. لذلك نطالب بنظام ديمقراطي توافقي يمكننا من المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار والسلطة، لضمان حقوقنا القومية والتاريخية والمدنية الفردية والجماعية.

انطلاقا من هذا الواقع، ومن منطلق رؤيتنا للتغييرات الحاصلة داخلنا يأتي هذا المشروع استمرارا لمسيرتنا النضالية وارتقاء نحو بلورة تصور مستقبلي إستراتيجي للفلسطينيين في إسرائيل. وينشد هذا العمل الإجابة عن السؤال المصيري: "مَن نحن وما الذي نريده لمجتمعنا؟".

تضمنت الوثيقة مطالب الفلسطينيين في إسرائيل، حسب رأي لجنة المتابعة واللجنة القطرية، في ثمانية مجالات أساسية: العرب الفلسطينيون في إسرائيل وعلاقتهم بالدولة؛ المكانة الحُقوقية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل؛ سياسة

الأراضي والتخطيط والبناء للعرب الفلسطينيين في إسرائيل؛ إستراتيجية التنمية الاقتصادية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل؛ إستراتيجية التنمية الاجتماعية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل؛ التخطيط الاستراتيجي والرؤية التربوية لجهاز التربية والتعليم العربي في إسرائيل؛ الثقافة العربية الفلسطينية في إسرائيل؛ العمل المؤسّساتي والعمل السياسي.

وقد أثار الإعلان عن هذه الوثيقة اهتماما كبيراً وجدلاً حاداً داخل المجتمع الإسرائيلي، وهجوما غير مسبوق من قبل الصحافة الإسرائيلية، وسياسيين وأكاديميين، تمحور بالأساس حول إصدار الوثيقة وأقل منه حول المضامين. ولعل أكثر ما أزعج المجتمع الإسرائيلي كان المطالبة بتغيير صيغة النظام القائم، والتجرؤ على هذا المطلب. أي أن المجتمع الإسرائيلي تفاجأ من فشل سياسات الاستعمار الذهني المعمول به حيال الأقلية الفلسطينية على مدار السنوات. وعلى ما يبدو يعكس هذا الإعلان، بغض النظر عن المضمون، عدم تذويت مطلق لحالة الدونية التي ترغب بها المؤسسة الإسرائيلية. ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا انه وبالتوازي لهذه الوثيقة، تقوم مؤسسات أهلية فلسطينية بالإعداد لوثائق أخرى تتناول تصورات مستقبلية لعلاقة الأقلية مع الدولة، نحو، "وثيقة حيفا" التي تُعد بإشراف مركز مدى الكرمل، وإعلان دستور بديل أعد له مركز عدالة كبديل للدستور المعد حالياً في أروقة الكنيست وبمساهمة مؤسسات بحثية إسرائيلية، كما وأصدر مركز مساواة ورقة تتناول الحقوق القانونية ومطالبة بإدارة ذاتية ثقافية وتربوية ودينية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

جل ما استنفر الصحافة اليهودية وصناع القرار، كان مطالبة الأقلية الفلسطينية تغيير النظام القائم وإنشاء ديمقراطية توافقية تشارك الأقلية في إقرار السياسات في الدولة، والمطالبة بمنحهم حق النقد في القرارات المتعلقة بالأقلية. فقد كتب الصحافي بن درور يميني من صحيفة معاريف:[٤٨]

الخطط المختلفة التي طرحت مؤخراً من قبل عرب إسرائيل وظهرت تحت العنوان المشترك "رؤية عرب إسرائيل" جددت النقاش، الذي لم يتوقف أبداً، حول مكانة عرب إسرائيل. . . هناك من رأى في الوثائق التي طرحت بمثابة "إعلان حرب" وهناك من اعتبرها أساساً جاداً للبحث والنقاش. كذلك كان هناك في أوساط الجمهور اليهودي من سعى إلى تبني ما طرح فيها من أفكار، كما وردت بصورة حرفية تقريباً. . . . . بداية، يجدر الانتباه إلى أن المطلب المطروح في تلك الوثائق هو مطلب مزدوج، أولاً: تجريد دولة إسرائيل من تعريفها كدولة يهودية وديمقراطية. وثانياً: منح حقوق جماعية للأقلية العربية بشكل يحوّل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية. المطالبة بالمساواة مطلب محق ولا غبار عليه. ولكن المطالبة بإلغاء حق اليهود في تقرير المصير هي مطلب عنصري، فاشستي وخطير. رغم كل الكلمات الجميلة والمنمقة، فإن ذلك هو المطلب المركزي. . . . في شأن عرب إسرائيل ثمة ضرورة للتذكير والتوضيح أن التجسيد القومي للفلسطينيين يجب أن يكون في إطار دولة القومية الفلسطينية. هذا هو مغزى فكرة دولتين لشعبين، ومغزى قرار الأمم المتحدة حول إقامة دولتين، إحداهما محددة على أنها "دولة يهودية". وهو ما ينسحب أيضاً على المطالبة بقيام دولتين لكل منهما سمات إثنية: دولة فلسطينية مقابل دولة يهودية. هذا هو الحل، وليس المشكلة كما يدعي اليوم عرب إسرائيل واليهود الذين يرفضون الدولة اليهودية. هذا يعني في شؤون الهجرة مثلاً أنه مثلما أن الدولة الفلسطينية ستعطي الأفضلية للفلسطينيين، فإن الدولة اليهودية أيضاً ستفضل اليهود.

---

٤٨ بن درور يميني، "حول رؤية عرب إسرائيل"، معاريف ٩-٢-٢٠٠٧. ترجم المقال ونشر في موقع المشهد الإسرائيلي بتاريخ ٢٦-٣-٢٠٠٦.

أما الأكاديمي الكسندر يعقبسون، وفي مقالة في "هآرتس" في تاريخ ١٦-١-٢٠٠٧ يهاجم بشدة واضعي الوثيقة الذين تجرؤوا على طرح أفكار تتحدى النظام السائد، ويقول أنهم في ذلك يخرجون عن سياق المطالب العادلة للأقليات. ووفقا لأفراهم تل، تعني تلك الوثيقة إعلان الحرب على دولة إسرائيل.[٤٩] أما المحلل العسكري في صحيفة "هآرتس" زئيف شيف فيقول ان الإعلان عن هذه الوثيقة هو كمن يطلق النار على رجليه، ونتائجه ستكون وخيمة لمطالب العرب في إسرائيل. وقد كتب شمعون شمير (الذي كان أحد أعضاء لجنة أور) مقالة في صحيفة الصنارة يهاجم فيه إعلان الوثيقة ويقول ان هذه الوثيقة تشكل تهديداً على كل مواطن يهودي في الدولة. وقد تبنى المركز الإسرائيلي للديمقراطية موقفاً مشابهاً وأبدى امتعاضاً من نشر ومحتويات الوثيقة.[٥٠]

وكتب ميرون بنفستي في "هآرتس" في ١٧-١٢-٢٠٠٦ وبروح متفائلة بعض الشيء: "يتضح أن مرحلة بلورة المجموع الفلسطيني في إسرائيل وصلت إلى نقطة النضوج وقادته نجحوا في بلورة موقف متفق عليه، يطالب بمساواة جماعية وكلية في الحقوق... هناك خلفية وهناك امكانية لتوحيد قوى يهودية متزنة وعقلانية، كي تدعم النضال العادل للشعب الفلسطيني في إسرائيل من أجل تحقيق خطة الوثيقة". أما عوزي بورشطاين فيقول أن الوثيقة تبرز وجود معسكرين في إسرائيل، معسكر واحد هو معسكر الحرب... ومقابل ذلك هناك معسكر السلام، وهو في أوساط الشعب اليهودي في إسرائيل، يرفض الحرب وسفك الدماء والاحتلال ويريد السلام. من أجل تحقيق الوثيقة الفلسطينية الصادقة والعادلة، يجب التأكيد على التعاون المشترك والذي لا يتناقض إطلاقا مع الوثيقة، في إطار جبهة يهودية عربية من اجل السلام، السلام وليس الحرب".

جاءت هذه التهجمات على الوثيقة على الرغم من كونها تحمل مطالب مشابهة لتلك التي تطالب بها أقليات أصلية أخرى،[٥١] بل إن قسما من الأحزاب العربية والتيارات الفكرية ترى أنها متواضعة المطالب، ولا تعكس إجماع فلسطينيي داخل إسرائيل. لكن القيمة السياسية والإعلامية لتلك الوثيقة أنها صدرت كأول ورقة تصاغ بشكل جماعي من قبل الأقلية العربية وتعلن رسميا، وكونها حظيت برعاية شوقي خطيب الذي يشغل منصب رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، ورئيس لجنة المتابعة، ومنحت في الصحافة الإسرائيلية والعربية إثر ذلك مكانة مركزية تعكس مواقف كافة التيارات داخل مجموعة الأقلية. قد يكون هذا التصرف والهجوم على الوثيقة كونها إعلان مطالب فلسطينية يتحدى النظام السياسي الاجتماعي السائد.

ومن رصد مقتضب لردود الفعل لمختلف التيارات الفكرية والسياسية داخل المجتمع العربي حيال هذه الوثيقة، يفهم أنها تشكل أرضية للتداول الداخلي في المجتمع الفلسطيني. فقد قام التجمع الوطني الديمقراطي بواسطة عضو الكنيست جمال زحالقة بالرد على هذه الوثيقة في مقال نشر في صحيفة فصل المقال قال فيها:

---

٤٩ افراهم تل، "هذا اعلان حرب"، هآرتس ٧-١٢-٢٠٠٥.

٥٠ يديعوت احرونوت ٣/١/٢٠٠٦.

٥١ لا يقلل هذا الادعاء من اهمية الوثيقة، وهو يعكس موقف احد الشخصيات المركزية من معدي الوثيقة، د. اسعد غانم، الذي عبر عن هذا الموقف في مقالة له نشرت في صحيفة "هآرتس" في تاريخ ١٨-١٢-٢٠٠٦ تحت عنوان "لماذا كل هذا الخوف؟".

"بحدّ ذاتها، وبالمنحى العام الذي تتخذه، تستحق هذه المبادرات الإشادة بها، إذ أنّ تزامن وتعدد الجهود من منطلقات ومشارب مختلفة، يدلان على حاجة مُلحة للتعامل الشمولي والمبادر مع قضايانا المصيرية، وعلى نضوج الإرادة والقدرة على الاستجابة لتحدي ضرورة تحديد طبيعة واقعنا واستشراف غاياتنا وأهدافنا كمجموعة قومية، قطعت شوطاً لا بأس به في بلورة الذات القومية الجمعيّة . . . والتعامل الإيجابي لا يعني بالضرورة الموافقة، بل أنّ النقاش الموضوعي والنقد وحتى النقض، غالباً ما تكون كلها أكثر إيجابية من الموافقة الكسولة اللا مُبالية. لقد طُرحت على الرأي العام وثيقة "التصور المستقبلي"، وهناك كثير من الملاحظات حولها وحول الطريقة التي جرى بها إعدادها، وأيضاً الطريقة التي عُرضت فيها".

أما الحركة الإسلامية الشق الشمالي (بقيادة الشيخ رائد صلاح) فأعربت عن موقفها حيال "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل" بشكل ينتقد الأسلوب والإجراءات دون الخوض في المحتوى والتفاصيل، ودون نفي وجود خلافات جوهرية، كما ورد في مقالة للشيخ رائد صلاح،[٥٢] إذ قال:

بداية أؤكد أنني لست بصدد مناقشة الأفكار المختلفة التي وردت في الوثيقة وان كان عندي الكثير مما أقوله حولها، ولكن ما أريد أن أقف عليه بوضوح لا تلعثم فيه هو الإجراءات التي رافقت صدور هذه النشرة، وإصرار البعض اعتبار أن "لجنة المتابعة العليا" كانت من وراء هذه النشرة وان هذه النشرة تمثل " لجنة المتابعة العليا " سلفاً، شاء من شاء، وأبى من أبى، ولقد وجدت من الضروري أن أقف عند هذه الإجراءات.

ولم يكن موقف الحركة الإسلامية هذا أو التجمع الوطني الديمقراطي صدفة، فهذان الحزبان من أشد المطالبين بإعادة هيكلة لجنة المتابعة العليا وانتخابها انتخاباً مباشرا (بالإضافة إلى بعض الأكاديميين الذين وضعوا نصب أعينهم مسألة إعادة هيكلة اللجنة وانتخابها مباشرا)، ويعتقدون كل من منطلقاته انه لا يجوز الاستمرار في الوضع الراهن، كما فيه من ضرر للمؤسسات الفلسطينية ومن شلل يضرب الهيكل العظمي للعمل السياسي الجماعي المشترك. وقد ازدادت وتيرة المطالبة باجراءات تغير في اللجنة القطرية في العام المنصرم، وفي سياق ذلك قام شوقي خطيب بإعلان نيته الاستقالة من رئاسة هذه اللجنة، ثم عاد وعدل عن هذه الاستقالة. مما لا شك فيه أن استمرار الوضع القائم يؤثر سلبا على العمل الجماعي للأقلية الفلسطينية ويشل الإرادة الجماعية، من هنا، إننا على يقين أن هذا الجدل سيلازمنا في التقارير المستقبلية، ونعتقد انه ستكون بعض التطورات في هذا الصدد في العام القادم.

---

٥٢ صحيفة صوت الحق والحرية، ٣-٢-٢٠٠٥.

الخاتمة

يرصد هذا التقرير أهم التطورات التي حصلت لدى الفلسطينيين في إسرائيل خلال السنة الأخيرة، وهي بالتأكيد تطورات تعود جذورها وبداياتها إلى سنوات ماضية. هذه التطورات عمقت بعض التوجهات السياسية لدى الفلسطينيين في إسرائيل على خلفية التحولات الحاصلة اثر تطورات في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وفي علاقة الدولة والأكثرية اليهودية مع الأقلية الفلسطينية، كما ان بعض التطورات ترجع إلى تداعيات داخلية في المجتمع الفلسطيني نفسه.

من الممكن الإجمال بالإشارة إلى أن ما حصل خلال السنة الأخيرة يشير إلى تعميق السياسات المعادية من قبل الدولة للأقلية الفلسطينية ومأزق العلاقة التي تربط الفلسطينيين في إسرائيل بالدولة وبالأكثرية اليهودية. بالمقابل دلت التطورات المرافقة للانتخابات الإسرائيلية الأخيرة وتفاعلهم مع أحداث وتطورات الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، وكذلك نشر "التصور المستقبلي للفلسطينيين في إسرائيل"، على أنهم غير راضين عن مكانتهم ودورهم السياسي العام وعلاقاتهم بالأكثرية وبالدولة، وعلى كونهم يبحثون عن طرق متنوعة للتعبير عن مواقفهم وتطلعاتهم، وهم بذلك يجتهدون للخروج من مأزقهم الذي عايشهم خلال العقود الماضية.

نجاح الفلسطينيين في إسرائيل أو فشلهم يتعلق بالأسلوب وآليات العمل التي سوف يديرون بها عملهم السياسي وبشكل تعامل الدولة والأكثرية اليهودية مع تطلعاتهم، والتطورات في الساحة الإقليمية والعالمية، وهذه المتغيرات سوف تلازمنا في تقاريرنا المستقبلية.

ملحق

جدول ١ : حسب رأيك، إلى أية درجة يؤثر وجود الأحزاب العربية على المكانة السياسية للعرب في إسرائيل؟

		مشاركة في الانتخابات		نوايا التصويت	
الإجابة	النسب ٪	سأشارك ٪	لن أشارك ٪	أحزاب عربية ٪	أحزاب صهيونية ٪
بدرجة عالية	٢٤	٩٣	٧	٨٥	١٥
بدرجة متوسطة	٣٠	٩٢	٨	٨١	١٩
بدرجة قليلة	٢٤	٨٢	١٨	٥٤	٤٦
لا يؤثر بتاتا	٢٢	٦٤	٣٦	١٦	٧٤

جدول ٢ : الى أي حدّ مهم بالنسبة لك وجود أحزاب عربية في الكنيست مهماً؟

		مشاركة في الانتخابات		نوايا التصويت	
الإجابة	النسب ٪	سأشارك ٪	لن أشارك ٪	أحزاب عربية ٪	أحزاب صهيونية ٪
بدرجة عالية	٦٤	٩٠	١٠	٨٠	٢٠
بدرجة متوسطة	١٥	٨٦	١٤	٦٠	٤٠
بدرجة قليلة	٦	٧٢	٢٨	١٧	٨٣
غير مهم بالمرة	١٥	٥٥	٤٥	١٣	٨٧

جدول ٣ : حسب رأيك، إلى أية درجة تعبر الأحزاب العربية عن هوية العرب في إسرائيل؟

		مشاركة في الانتخابات		نوايا التصويت	
الإجابة	النسب	سأشارك ٪	لن أشارك ٪	أحزاب عربية ٪	أحزاب صهيونية ٪
بدرجة عالية	٢٨	٩٥	٥	٧٦	٢٤
بدرجة متوسطة	٣٣	٨٤	١٦	٨٦	١٤
بدرجة قليلة	٢٣	٧٩	١١	٥٣	٤٧
لا تعبر بالمرة	١٦	٦٥	٣٥	٢٢	٧٨

جدول ٤ : إلى أية درجة يساهم أعضاء الكنيست العرب في حل مشاكل الناس اليومية؟

		مشاركة في الانتخابات		نوايا التصويت	
الإجابة	النسب	سأشارك ٪	لن أشارك ٪	أحزاب عربية ٪	أحزاب صهيونية ٪
بدرجة عالية	١٠	٩٤	٦	٨١	١٩
بدرجة متوسطة	٣٥	٩٢	٨	٨٧	١٣
بدرجة قليلة	٣٤	٨٠	٢٠	٦١	٣٩
لا يساهمون بالمرة	٢١	٦٧	٣٣	٢٤	٧٦

جدول ٥ : إلى أية درجة يساهم أعضاء الكنيست في إثارة قضايا التمييز ضد العرب؟

		مشاركة في الانتخابات		تصويت	
الإجابة	النسب	سأشارك ٪	لن أشارك ٪	أحزاب عربية ٪	أحزاب صهيونية ٪
بدرجة عالية	٣٨	٩٠	١٠	٨٠	٢٠
بدرجة متوسطة	٣١	٨٤	١٦	٦٧	٣٣
بدرجة قليلة	١٨	٨٥	١٥	٢٢	٧٨
لا يساهمون بالمرة	١٣	٦٢	٣٨	٢٧	٧٣

ثبت المراجع

الحاج، ماجد (١٩٩٧). "الهوية والتوجه بين العرب في إسرائيل: حالة الهامشية المزدوجة"، دولة، نظام وعلاقات دولية، (٤١-٤٢)، ١٠٣-١٢٢. (بالعبرية)

بيلد، يوآف وغرشون شفير (٢٠٠٥). من هو الإسرائيليّ: ديناميكية المواطنة المركبة. تل-ابيب: جامعة تل- أبيب.

جريس، حسام (٢٠٠٥). "المشهد الاقتصادي"، لدى اسعد غانم (محرر)، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٥. رام الله: مدار.

جريس، حسام (٢٠٠٦). "المشهد الاقتصادي"، لدى اسعد غانم (محرر)، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٦. رام الله: مدار.

جمال، أمل (٢٠٠٢). "الامتناع كمشاركة"، لدى اشار اريان وميخال شامير (محرران)، الانتخابات في إسرائيل ٢٠٠١. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. (بالعبرية).

روحانا، نديم؛ نبيل صالح ونمر سلطاني (٢٠٠٤). "لا يؤثرون ولكن يصوتون: حول تصويت الأقلية الفلسطينية في انتخابات الكنيست السادسة عشرة"، لدى اشار اريان وميخال شامير (محرران)، الانتخابات في إسرائيل ٢٠٠٣. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٣١١-٣٤٨. (بالعبرية)

ريخس، ايلي (١٩٩٣). الأقلية العربية في إسرائيل بين الشيوعية والقومية العربية. تل ابيب: هكيبوتس هموآحد. (بالعبرية).

سلطاني، نمر (٢٠٠٣). مواطنون بلا مواطنة: إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠١-٢٠٠٢. حيفا: مدى الكرمل.

سلطاني، نمر (٢٠٠٤). إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٣. حيفا: مدى الكرمل.

سلطاني، نمر (٢٠٠٥). إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٤. حيفا: مدى الكرمل.

سليمان، رمزي (١٩٩٩). "حول الهوية الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل"، أبحاث في التربية (٤)، ١، ١٧١-١٨٦. (بالعبرية).

شحادة، امطانس (٢٠٠٦). إسرائيل والأقلية الفلسطينية ٢٠٠٥. حيفا: مدى الكرمل.

غانم، أسعد (٢٠٠٥). تحدي الهيمنة الاشكنازية. رام الله: مدار.

غانم، اسعد (١٩٩٥). "المشاركة العربية في الكنيست- قراءة جديدة وبحث الخيارات"، لدى ايلي ريخس وتمار يغنس (محرران)، السياسة العربية على مفترق طرق. جامعة تل ابيب- مركز موشيه ديان. (بالعبرية).

غانم، اسعد (١٩٩٦). "الفلسطينيون في إسرائيل جزء من المشكلة وليس الحل: قضية مكانتهم في زمن السلام"، دولة، نظام وعلاقات دولية. (٤١-٤٢)، ١٣٢-١٥٦. (بالعبرية).

غانم، اسعد (١٩٩٦). المشاركة السياسية للعرب في إسرائيل. رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية: جامعة حيفا.

غانم، اسعد وامطانس شحادة (٢٠٠٥). "الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٤"، اسعد غانم (محرر)، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٤. رام الله: مركز مدار.

غانم، اسعد وامطانس شحادة (٢٠٠٦). "الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٥"، جوني منصور (محرر)، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٥. رام الله: مركز مدار.

غانم، اسعد ومصطفى مهند (٢٠٠٧). "مقاطعة الانتخابات للكنيست ال-١٦ لدى الفلسطينيين في إسرائيل: نحو دراسة المدلولات السياسية والايديولوجية"، مجلة الدراسات الفلسطينية (قيد الإعداد).

لنداو، يعقوب (١٩٩٣). الأقلية العربية في إسرائيل: نظرات سياسية. تل ابيب: بمعرخوت (بالعبرية).

لوستيك، ايان (١٩٨٥). العرب في الدولة اليهودية: سيطرة إسرائيل على الأقلية العربية. حيفا: مفراش (بالعبرية).

Ghanem, As'ad. (2001). "The Palestinians in Israel: Political Orientation and Aspirations", International Journal of Inter-Cultural Relations 26. Pp. 135-152.

Ghanem, As'ad & Nadim Rouhana. 2001 "Citizenship and the Parliamentary Politics of Minorities in Ethnic States: the Palestinian Citizens of Israel", Nationalism & Ethnic Politics. Pp. 66-86.

Payes, S. (2003). "Palestinian NGOs in Israel: A Campaign For Civil Equality in a Non-Civic State", Israel studies, 8(1):60-90.